



المملكة الأردنية الهاشمية  
دائرة الموازنة العامة

# دليل المواطن

للموازنة العامة للسنة المالية 2022

آذار 2022





المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

# دليل المواطن

للموازنة العامة للسنة المالية 2022

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2022 وتم نشرهما في الجريدة الرسمية بتاريخ 2022/3/9

دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2022

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية:

2022/2/999

التاريخ: 2022/2/27



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله



صاحب السمو الملكي الأمير حسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

## رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة

## رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المساهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية من خلال إعداد موازنتها وجداول تشكيلاتوظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بكل منها.

## قيمنا الجوهرية

الشمولية

المساءلة

التشاركية

العدالة والمسؤولية المجتمعية

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
6	قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات
8	تقديم
9	ما هي الموازنة؟
9	• آلية ومراحل إعداد الموازنة
11	• الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة
12	ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي:
12	• في قطاع التعليم
13	• في قطاع الصحة
15	• في مجال المياه والصرف الصحي
17	• في مجال الطرق
18	• في قطاع الطاقة
20	أبرز التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2021
22	قانون الموازنة العامة لعام 2022:
22	• توجهات وفرضيات الموازنة
29	• التوقعات الاقتصادية الكلية لعام 2022
29	• أهم المستجدات في موازنة عام 2022
31	• من أين تأتي الحكومة بأموالها
37	• على ماذا تنفق الحكومة أموالها
47	قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2022
47	• إجمالي الإيرادات
48	• إجمالي النفقات
49	• صافي العجز/ الوفر قبل التمويل
58	النفقات الرأسمالية للمحافظات/ اللامركزية لعام 2022
59	لماذا تقترض الحكومة؟
60	تعزيز حقوق الإنسان في المملكة
61	الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل
69	دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة
70	قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2022 حسب التوزيع القطاعي

## قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات

**الموازنة العامة:** خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.

**الإطار المالي متوسط المدى:** الخطة المالية للحكومة وسياساتها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والمستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنيّة على عدد من المرتكزات والفرصيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

**إطار الانفاق متوسط المدى:** الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للفصول خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين.

**الفصل:** الدائرة أو الوحدة الحكومية التي تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة وقانون موازونات الوحدات الحكومية.

**الدائرة الحكومية:** أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو هيئة أو مؤسسة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.

**الوحدة الحكومية:** أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو شركة أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن موازونات الوحدات الحكومية.

**المخصصات:** الحد الأعلى للمبالغ المرصودة لنفقات الفصل أو البرنامج أو المشروع أو النشاط أو المادة أو البند الذي يتم إدراجه في قانون الموازنة العامة وقانون موازونات الوحدات الحكومية.

**ملحق الموازنة:** قانون ملحق بقانون الموازنة العامة أو قانون موازونات الوحدات الحكومية يتم إصداره خلال السنة المالية في حال اقتضت المصلحة العامة ذلك.

**بلاغ الموازنة العامة:** بلاغ يصدره رئيس الوزراء في شهر أيلول من كل عام لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازونات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لسنة مالية متضمناً الإجراءات التي ستتبعها الحكومة في إعداد الموازنة لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والتوجهات والتوقعات الرئيسية والفرصيات والإجراءات المالية



التي تم الاستناد إليها في إعداد تقديرات الموازنة مرفقاً به سقف الإنفاق النهائي لكل فصل والإجراءات والتعليمات الواجب التقيد بها من قبل الفصول عند إعداد مشاريع موازنتها وجداول تشكيلاتها.

**النفقات:** المبالغ المخصصة ضمن موازنات الفصول لتمويل بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية كافة حسب قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية، وفقاً للتصنيف الاقتصادي المعتمد للنفقات.

**الواردات (الإيرادات):** جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائد والمنح وأي أموال أخرى ترد للخزينة العامة أو لأي وحدة حكومية.

**النفقات الجارية:** النفقات الحكومية المتكررة سنوياً والمرتبطة بإدامة عمل الجهاز الحكومي وتمكينه من أداء المهام الموكلة إليه.

**النفقات الرأسمالية:** النفقات المرتبطة بالحيازة أو البناء أو التطوير أو الترميم للأصول التي يكون عمرها الانتاجي المتوقع أكثر من سنة واحدة.

**الموازنة الموجهة بالنتائج:** المنهجية المستخدمة في إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية والتي بموجبها تقوم الفصول بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وانشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على ان تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بإطار زمني وان تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الفصول لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.

**إجمالي الدين العام:** يمثل إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية والرصيد القائم للدين الخارجي موازنة ومكفول بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

**الناتج المحلي الإجمالي:** يمثل مجموع قيم جميع السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي والمنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

## تقديم

يسر دائرة الموازنة العامة ونحن نقف على أعتاب المئوية الثانية لمملكتنا الحبيبة إصدار وثيقة دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2022، في ظل تحقيق العديد من الإنجازات التي تزامنت مع أوقات عصيبة فرضتها جائحة كورونا، أبرزها صدور قانون تنظيم الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية رقم (13) لسنة 2021، ليمثل مظلة تشريعية شاملة لإدارة المال العام والرقابة عليه وتوضيح ادوار الجهات الحكومية في مراحل الموازنة، متطعين لتحقيق المزيد من الانجازات ومواكبة التطورات والمفاهيم الحديثة في إدارة تخصيص الموارد المالية للدولة.

واستمراراً لتعزيز نهج الشفافية المالية في المملكة، فقد تم إطلاق الإصدار الثاني عشر لهذا الدليل والذي يهدف إلى تمكين المواطنين بشكل مبسط من فهم قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2022 وبما يمكنه من وضع الحكومة موضع المساءلة للصالح العام، ويتضمن الدليل شرح آلية ومراحل إعداد الموازنة السنوية والفرصيات والتوجهات التي استندت إليها موازنة عام 2022، كما يستعرض بإيجاز أبرز إنجازات الحكومة لعام 2021 في القطاعات الحيوية المتمثلة قطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة والطرق، كما يتضمن الدليل عرض مبسط لمصادر الإيرادات المتوقعة وأوجه الانفاق المخطط له وعجز الموازنة المتوقع ضمن قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2022 بشكل يعطي القارئ الفهم المبسط لأبعاد الموازنة.

وتؤكد الدائرة على ترحيبها بأي استفسارات أو استيضاحات من قبل المواطنين حول ما يتضمنه الدليل، ليتم الرد عليها مباشرة من قبل المعنيين في الدائرة. ولا يسعني هنا إلا أن اتقدم بالشكر والامتنان لموظفي دائرة الموازنة العامة على الأداء المتميز، وأحثهم على بذل المزيد من الجهود لتكليل مسيرة مملكتنا في المئوية الثانية بالمزيد من الانجازات والتقدم والمساهمة في تحقيق التطلعات المستقبلية لمملكتنا الحبيبة.

مدير عام دائرة الموازنة العامة

مجدي فيصل الشريقي

## ما هي الموازنة؟

تعرف الموازنة بأنها خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى وتتضمن المبالغ المالية التي تحصلها الدولة (الإيرادات)، والمبالغ التي تنفقها (النفقات).

ففي حال تجاوز الإيرادات للنفقات، ينتج ما يطلق عليه "وفر الموازنة"، وفي حال تجاوز النفقات للإيرادات، ينتج ما يطلق عليه "عجز الموازنة"، مما يدفع الحكومة للاقتراض لتنفيذ برامجها وأنشطتها ومشاريعها التي تسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم.

## آلية ومراحل إعداد الموازنة

تمر دورة الموازنة العامة في الأردن بأربع مراحل رئيسية هي: الإعداد والإقرار والتنفيذ ومن ثم المتابعة والتقييم.

## وتمر عملية إعداد الموازنة العامة في الأردن بعدد من المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي:

- مراجعة السقوف الأولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات، ضمن الإطار المالي متوسط المدى.
- الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط وبموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وسقوف نهائية للمحافظات لغايات إعداد مشاريع موازنتها.
- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية ومجالس المحافظات بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها متضمنة مشاريعها وبرامجها بصورة تفصيلية.

- دراسة ومراجعة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من قبل دائرة الموازنة العامة بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات.
- تحديد سقف الإنفاق النهائية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية متضمنة سقف المحافظات.
- إعداد بلاغ إعداد الموازنة مرفقا به سقف الموازنة ونماذج إعداد الموازنة.
- إصدار بلاغ إعداد الموازنة من قبل دولة رئيس الوزراء.
- إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مرفقا به نماذج إعداد الموازنة، وسقف موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بما فيها سقف موازنات المحافظات.
- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإرسال مشاريع موازنتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محلي الموازنة بمراجعة هذه المشاريع للتأكد من مطابقتها للسقف المحددة في بلاغ دولة رئيس الوزراء والتأكد من وجود مشاريع موازنات المحافظات ضمن موازنات الوزارات والدوائر الحكومية كما وردت من المحافظات.
- قيام محلي الموازنة بإدخال مشاريع الموازنات على النظام المحوسب في الدائرة وسحب مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه.
- عرض مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية على المجلس الاستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من قبل مجلس الوزراء.
- رفع مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية إلى مجلس الأمة للسير بإجراءات اقرارهما وحسب المراحل الدستورية.

## الجدول الزمني لمراحل اعداد الموازنة



### نيسان

مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات ضمن الاطار المالي متوسط المدى.

### منتصف أيار

الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن رئيس الوزراء متضمنا اعتماد سقوف جزئية اولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وسقوف نهائية لكل محافظة.

### منتصف تموز

قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط. وقيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشاريع موازنت المحافظات للمدى المتوسط.

### منتصف آب

قيام مجالس المحافظات باقرار مشاريع موازنت المحافظات المحالة اليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها.

### منتصف ايلول

قيام دائرة الموازنة العامة بإدراج المشاريع الرأسمالية للمحافظات ضمن مشاريع موازنت الوزارات والدوائر الحكومية والانتهاء من دراسة مشروعات موازنت الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعاد اطار اتفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية.

### نهاية ايلول

اعداد بلاغ الموازنة العامة متضمنا تحديد السقف الكلي للاتفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بحيث يشمل السقف الجزئي للوزارات والدوائر الحكومية على سقوف موازنت المحافظات.

### مطلع تشرين الاول

اصدار بلاغ الموازنة العامة.

### منتصف تشرين الاول

قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة متضمنة المشاريع الرأسمالية للمحافظات.

### نهاية تشرين الاول

اعداد الملامح والايعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية وعرضهما على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشتها واجراء اي تعديلات عليهما.

### منتصف تشرين الثاني

تقديم مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء لمناقشتها واقرارهما بعد اجراء التعديلات المطلوبة.

### نهاية تشرين الثاني

تقديم مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية الى مجلس الامة.

### كانون الاول

البدء بمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية واقرارهما تمهيدا لصدور الرادة الملكية السامية بالمصادقة عليهما.

## ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي؟

قامت الحكومة بتحقيق العديد من الانجازات الهامة خلال عام 2021 وخاصة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية كالتعليم والصحة والمياه والطرق والطاقة.

**ففي قطاع التعليم:** في ظل الظروف التي فرضتها جائحة كورونا على العملية التعليمية في المملكة وانعقادها عن بعد للعام الدراسي 2020/2021، وحرصاً على جودة العملية التعليمية، تم إطلاق برنامج الفاقد التعليمي في مباحث اللغة العربية والرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية للصفوف الأحد عشر الأولى في كافة مدارس المملكة وبشكل وجاهي قبيل بدء العام الدراسي الجديد، كما تم استئناف عملية التعليم الوجيه في مدارس المملكة مع اتخاذ عدد من القرارات والاجراءات الاحترازية وتطبيق البرتوكولات الصحية، وقد جرى إدارة العملية التعليمية بوقائية وحصافة وبمراقبة مستمرة للوضع الوبائي داخل الغرف الصفية، إضافة إلى البدء بحملة تقديم لقاح كورونا للطلبة ممن تزيد أعمارهم عن 12 عاماً.

وحرصاً من الحكومة على حق أبنائنا الطلبة من ذوي الإعاقة في التعليم، تم إطلاق دليل اجرائي للتعليم الدامج بهدف دمج الأطفال ذوي الإعاقة في العملية التعليمية ووصولهم إلى مرافق وخدمات التعليم بأمان وعدالة إضافة إلى قيام الحكومة بإطلاق المرحلة الثانية من مبادرة تسريع الوصول إلى التعليم النوعي والتي تهدف إلى توفير خدمات تعليمية لنحو 162 ألف طفل في المملكة. وفيما يتعلق بالتعليم المهني فقد تم بدء العمل على تطوير مناهج مسار التعليم المهني وتدريب المعلمين القائمين عليه للنهوض به وتطويره.

ولمواكبة الزيادة السكانية واستيعاب أعداد الطلبة المتزايدة في المدارس الحكومية، فقد تم الانتهاء من اعمال انشاء 47 مدرسة متكاملة بعدد 776 غرفة صفية، كما تم الانتهاء من العمل على 737 اضافات لغرف صفية ضمن 103 مشروع مدرسي وفقاً لأعلى المعايير الهندسية المتبعة وبما يضمن توفير بيئة تعليمية ذات نوعية عالية لأبنائنا الطلبة، كما تم الانتهاء من إنشاء 81 غرفة رياض أطفال، ضمن 27 مشروع مدرسي منها 7 غرف رياض أطفال ضمن مدارس قائمة، كما يجري العمل على استكمال إنشاء 64 بناء مدرسي يتضمن 1049 غرفة صفية، واستكمال إنشاء

إضافات غرف صفية بعدد 405 غرفة ضمن 59 مدرسة قائمة، وإضافة 189 غرفة رياض أطفال منها 46 غرفة ضمن مدارس قائمة.



مدرسة جبة الأساسية المختلطة/ محافظة جرش

**وفي قطاع الصحة:** واستكمالاً للجهود المبذولة في مكافحة انتشار فيروس كورونا، فقد تم توفير مطاعيم متنوعة للفايروس من خلال التعاقد مع شركات عالمية، كما قامت الحكومة بإعداد وتنفيذ برنامج وطني للتطعيم ضد فايروس كورونا وإنشاء منصة وطنية إلكترونية يتم من خلالها التسجيل ببسر وسهولة من قبل المواطنين لأخذ المطعوم، وتم تقديم المطعوم للمواطنين وفقاً لعدد من المعايير تراعي الفئات ذات الأولوية بدءاً بكبار السن وانتهاء بالأطفال حتى سن 12 عاماً ليشمل البرنامج طلبة المدارس والجامعات والكوادر التعليمية، وتم تقديم المطاعيم في مختلف مناطق المملكة من مستشفيات ومراكز صحية وجامعات وبما يراعي وصول المواطنين إليها ببسر وسهولة في ظل اجراءات تنظيمية ووقائية لمكافحة انتشار الفايروس.

ولتحسين خدمات القطاع، حرصت الحكومة على تعزيز الكادر البشري العامل في المستشفيات الحكومية بأطباء من مختلف الاختصاصات، إضافة إلى افتتاح مركز تدريبي لتدريب الكوادر البشرية في القطاع الصحي على الإنعاش القلبي الرئوي

## دليل المواطن للموازنة العامة 2022

الأساسي وبما يعزز من كفاءة الكوادر الطبية والتمريضية والمهن الطبية المساندة في مختلف المستشفيات، كما تم رفع جاهزية البنية التحتية والتقنية للقطاع الصحي في المملكة، ففي محافظة اربد تم افتتاح مركز متخصص بجراحة الدماغ والأعصاب والعمود الفقري في مستشفى الملك عبد الله المؤسس الجامعي كآول مركز متخصص لعلاج مرضى الدماغ والأعصاب على مستوى المملكة، وفي محافظة العاصمة تم افتتاح مستشفى الجراحات المتخصصة التابع لمستشفيات البشير كمستشفى متخصص في جراحة الصدر والأوعية الدموية والقسطرة والقلب، كما تم إنهاء أعمال توسعة مبنى قسم العيون والذي اشتمل على انشاء عيادة عامة وغرف فحص للحقل البصري، وفي محافظة الزرقاء تم تحديث وحدة غسل الكلى في مستشفى الأمير فيصل ورفع طاقتها الاستيعابية إلى 33 سرير، وفي محافظة البلقاء تم افتتاح توسعة القسم القضياني التابع لمستشفى المركز الوطني للصحة النفسية ورفده بالأجهزة الطبية اللازمة والكوادر البشرية المؤهلة، وفي محافظة العقبة تم افتتاح مستشفى الشيخ محمد بن زايد الميداني بسعة استيعابية تبلغ 216 سريراً منها 56 سريراً للعناية الحثيثة، كما عملت الحكومة على رفع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات الميدانية التي تم انشاؤها خلال عام 2020 والمخصصة لعلاج مصابي فايروس كورونا بزيادة تبلغ 500 سرير مما يعزز من مرونة استجابة القطاع الصحي في التعامل مع تداعيات فايروس كورونا.



جلالة الملك يفتتح مستشفى الشيخ محمد بن زايد الميداني في محافظة العقبة



كما قامت الحكومة بإنشاء عدد من المراكز الصحية منها مركز صحي النصر الشامل في محافظة العاصمة، وفي محافظة الزرقاء تم استحداث مركز صحي الزرقاء الشامل الجديد ليخدم نحو نصف مليون نسمة، كما تم تحويل مركز صحي المزار في محافظة اربد من مركز أولي إلى مركز شامل، إضافة إلى تطوير عمل عدد من المراكز الصحية الشاملة في مختلف محافظات المملكة بهدف الارتقاء بنوعية الخدمات الصحية المقدمة فيها.

**وفي مجال المياه والصرف الصحي:** وسعيًا من الحكومة لتحسين واقع التزويد المائي وتحديث شبكات المياه في جميع محافظات المملكة، فقد تم رفع طاقة التزويد المائي في كل من محافظة اربد وعجلون وجرش من خلال تنفيذ مشروع خط ناقل من محطة خزان زبدا الى محطة ضخ حوفا بقطر 600 ملم وبطول 3 كم، وفي محافظة البلقاء تم الانتهاء من إعادة تأهيل بئر الصبيحي ورفع طاقته من 22 متر مكعب/الساعة الى 55 متر مكعب/الساعة إضافة إلى الانتهاء من إعادة تأهيل بئر ديرعلا ورفع طاقته من 50 متر مكعب/الساعة الى 150 متر مكعب/الساعة مما ساهم في تعزيز التزويد المائي في مناطق المحافظة، وفي محافظة المفرق تم تدشين محطة معالجة وتحلية مياه آبار لواء الرويشد التي تضم وحدتين تحلية ووحدة معالجة للمياه، حيث تم رفع مستوى ضخ المحطة من 90 متر مكعب/الساعة إلى نحو 150 متر مكعب/الساعة.

كما ويجري العمل على إعادة تأهيل وتطوير شبكات المياه الرئيسية والفرعية في محافظتي معان والطفيلة، بالإضافة إلى بناء خطوط ناقلة واستبدال عدادات المياه بعدادات ذكية وتطوير مضخات المياه وربطها بمنظومة مراقبة للأداء لتقليل الفاقد، كما يجري العمل على تنفيذ مشروع "الناقل الوطني" والذي يعد من المشاريع الكبرى في المملكة بهدف سد الاحتياجات المائية للمملكة من مصادر مستدامة من خلال تحلية مياه خليج العقبة ونقلها الى مختلف المحافظات، ويتضمن المشروع إنشاء محطة على خليج العقبة ومحطة للتحلية وخط ناقل بطول 450 كيلو متر لنقل 300 مليون متر مكعب من المياه المحلاة الى جميع محافظات المملكة، وتقدر الكلفة الاجمالية للمشروع نحو 2 مليار دينار.

وسعيًا نحو زيادة كفاءة الخدمات المائية المقدمة في منطقة وادي الأردن وخفض الفاقد من المياه في المنطقة، تعمل الحكومة على تنفيذ مشروع يهدف إلى تطوير قناة الملك عبد الله من خلال إنشاء خط ناقل بطول 38 كيلو متر من محطة تلال الذهب إلى محطة ضخ 95 كما يتضمن المشروع إنشاء أحواض ترسيبية وأحواض تخزينية عدد 3 بطاقة 75 ألف متر مكعب، ومن المتوقع أن يسهم المشروع في تحسين التزويد المائي في المنطقة للاستخدام المنزلي والزراعي. وبهدف تحسين كفاءة شبكة المياه في المملكة، يجري العمل على تنفيذ مشروع يهدف إلى تحسين وتطوير أنظمة المراقبة والتحكم لنقاط التزويد المائي (الجوفية، السدود، الحدودية، المعالجة وغيرها) في المحافظات، ولإستغلال مياه الأمطار فقد تم الانتهاء من عمل حفائر وسدود صحراوية بسعة 120 مليون متر مكعب في مختلف مناطق البادية، كما ويجري العمل على تصميم وتنفيذ مشروع لحصاد مياه الأمطار في كل من محافظة المفرق والكرك ومادبا والطفيلة ومعان ومنطقة وادي الأردن الشمالي من خلال تنفيذ آبار تجميعية.

وفي مجال الصرف الصحي، تم افتتاح وتشغيل مشروع محطة تنقية تل المنطح اللامركزية لمعالجة المياه العادمة باستخدام الطاقة الشمسية، كما تم وضع حجر الأساس لمشروع خط ناقل المياه العادمة الخارجة من محطة تنقية عين غزال للمعالجة الأولية إلى محطة تنقية السمرا ويطول 31 كم وبطاقة تقدر بنحو 220 ألف متر مكعب/ يوم من المياه العادمة، كما يجري العمل على تنفيذ مشروع بناء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة الغباوي في محافظة الزرقاء، إضافة إلى بدء تنفيذ مشروع صرف صحي غرب محافظة اربد، كما يجري العمل على تنفيذ مشروع تأهيل وتوسعة محطة تنقية السلط لزيادة طاقة المحطة الاستيعابية لتغطية مناطق جديدة في مدينة السلط والمناطق المحيطة بخدمات الصرف الصحي. وسعيًا من الحكومة في الحد من الاعتداءات على المصادر المائية في المملكة، فقد تم تنفيذ اجراءات اسفرت عن ضبط العديد من الاعتداءات في مختلف محافظات المملكة.



افتتاح محطة تنقية تل المنطح اللامركزية لمعالجة المياه العادمة باستخدام الطاقة الشمسية

**وفي مجال الطرق:** وسعيًا من الحكومة لتطوير شبكة الطرق في المملكة فقد بلغت نسبة الانجاز في مشروع الباص السريع بين محافظتي عمان والزرقاء /الحزمة الرابعة ما نسبته 80%، وتبلغ نسبة الانجاز في كامل المشروع نحو 60%، وتضمنت أعمال هذه الحزمة افتتاح نفق الزيتون بطول إجمالي 491 م وبعرض 30 م والذي يعد النفق الاعرض في المملكة، وتضمن المشروع انشاء 6 مسارب لتخدم حركة السير منها مسربين لحركة الباص السريع ذهاباً وإياباً، كما تم استحداث طرق خدمات وتقاطع منفصل بإشارة ضوئية فوق النفق لخدمة سكان المنطقة.



افتتاح نفق الزيتونة/ مشروع الباص السريع الحزمة الرابعة

وفي محافظة البلقاء تم إعادة تعبيد طريق الماسورة- ديرعلا، واستكمال أعمال توسعة وتحسين طريق دير ابي سعيد- سموع في محافظة اربد، والانتهاء من المرحلة الاولى من مشروع طريق الشونة الجنوبية - تقاطع الرامة - تقاطع الكفرين، كما ويجري العمل على إعادة تعبيد وتأهيل طريق الروضة الغربي في لواء الشونة الجنوبية، واستكمال تنفيذ مشروع طريق كثربا - الأغوار ومشروع طريق العدنانية - مؤتة في محافظة الكرك، واستكمال انجاز طريق الشونة الجنوبية - الكفرين/ المرحلة الثانية في محافظة البلقاء. وفي محافظة العاصمة، يجري العمل على تنفيذ مشروع إعادة تأهيل طريق الشحن الجوي بطول 7.4 كم واستكمال تنفيذ مشروع تقاطع مرج الحمام ومشروع نفق الإرسال. وحفاظاً على السلامة العامة على الطرق، فقد تم تنفيذ أعمال صيانة وتصريف مياه الامطار وتركيب وصيانة جسور المشاة في مختلف المحافظات، وفتح المسارب التحويلية الريفية لأعمال الصيانة والانشاء، إضافة إلى التعامل مع انهيارات صخرية في عدد من الطرق منها طريق ذيبان - الموجب - الكرك.

**واما في قطاع الطاقة:** فقد قامت الحكومة من خلال صندوق الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة بتركيب سخانات شمسية وأنظمة خلايا شمسية فوق منازل مواطنين مستفيدين من الخدمات التي يقدمها الصندوق في مختلف مناطق المملكة، كما تم توزيع وحدات ائارة موفرة للطاقة وشمول العديد من المدارس والمساجد والكنائس

## دليل المواطن للموازنة العامة 2022

بانظمة ترشيد الطاقة والطاقة المتجددة، كما تم إنجاز برنامج لترشيد الطاقة لفنادق البتراء لدعم القطاع السياحي، إضافة إلى البدء بتنفيذ برنامج للطاقة المتجددة يستهدف البلديات ليشمل البرنامج في مرحلته الأولى 30 بلدية. وبهدف تحديد الهدر والاستخدام غير الكفؤ للطاقة تم إنجاز 40 دراسة تدقيق طاقي في مختلف القطاعات وتنفيذ برامج وحملات توعوية لترشيد استهلاك الطاقة.

وسعيًا من الحكومة نحو تنويع مصادر الطاقة المحلية، فقد تم الانتهاء من مشروع إعادة تأهيل حقل حمزة النفطي والذي تم بسواعد وكفاءات اردنية ورفع طاقته الإنتاجية من 5 براميل الى 2000 برميل يومياً ليغطي استهلاك المملكة اليومي بنسبة 1.5%. وفيما يتعلق بمشاريع الربط الكهربائي مع الدول المجاورة، فيجري العمل على دراسة اتفاقيات يتم بموجبها تزويد لبنان بالطاقة الكهربائية عبر الشبكة الكهربائية السورية، كما تم توقيع وثيقة آلية تنفيذ مشروع الربط الكهربائي العراقي-الأردني كخطوة تمهيدية لتزويد الطاقة الكهربائية للجانب العراقي، كما تم الاتفاق مع الجانب المصري على رفع القدرة الكهربائية بين البلدين من 500 ميغاواط حالياً إلى 1000 ميغاواط وبما يمكن البلدين من تبادل الطاقة مع دول الإقليم.



رئيس الوزراء يفتتح حقل حمزة النفطي

وبهدف توسيع شريحة المواطنين المستفيدين من كهربة "فلس الرّيف" فقد قامت الحكومة بتعديل أسس إيصال التيار الكهربائي للتجمعات السكانية خارج حدود التنظيم بما يتيح إيصال التيار الكهربائي إلى التجمّعات السكانيّة المكوّنة من ثلاثة منازل بدلاً من خمسة منازل. وسعيًا لتطوير وتعزيز شبكة نقل الكهرباء الوطنية في المملكة، فقد تم إنجاز عدد من مشاريع الطاقة في مختلف المحافظات من مشاريع محطات تحويل، وخطوط نقل.

### أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2021

نّمّا الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2021 بما نسبته 2.1% مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 1.5% في عام 2020. وفي ضوء ذلك نّمّا مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 ليلبغ ما نسبته 1% مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 0.2% لنفس الفترة من عام 2020، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بنسبة 3.1% خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2021 مقابل تراجع بلغت نسبته 1.8% خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2020. وعلى صعيد معدل البطالة، فقد ارتفع معدل البطالة خلال الثلاثة ارباع الأولى من عام 2021 ليلبغ 24.3% مقارنة مع ما نسبته 22% في عام 2020. وعلى صعيد تطور المستوى العام للأسعار في المملكة خلال عام 2021، فقد انخفض معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليلبغ 1.4% مقارنة بنحو 0.33% لعام 2020.

وتشير تطورات القطاع الخارجي إلى ارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة 20.1% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 مقابل تراجع بلغت نسبته 0.1% لنفس الفترة، كما نمت المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 بنحو 24.2% مقابل تراجع بلغت نسبته 12.4% لنفس الفترة من عام 2020، وفي ضوء ذلك فقد نّمّا عجز الميزان التجاري بنسبة 29.2% ليصل إلى 7.8 مليار دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2021 مقابل 5.9 مليار دينار لنفس الفترة من عام 2020. وفيما يخص أبرز التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب الجاري خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 عجزاً مقداره 2835.5 مليون دينار أو ما نسبته 12.1% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع

## دليل المواطن للموازنة العامة 2022

عجز مقداره 1775.5 مليون دينار أو ما نسبته 7.8% من الناتج المحلي الاجمالي لنفس الفترة من العام 2020.

وفيما يتعلق بالتطورات النقدية، نمت السيولة المحلية نهاية عام 2021 بنسبة 6.7% لتبلغ 39.5 مليار دينار مقارنة مع نمو بلغت نسبته 5.8% نهاية عام 2020، وارتفع اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية نهاية عام 2021 لتبلغ نحو 30 مليار دينار وبمعدل نمو بلغ 4.9% مقارنة مع نمو بلغت نسبته 5.7% نهاية عام 2020. بلغ رصيد احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة في نهاية عام 2021 نحو 18 مليار دولار أمريكي ليشكل بذلك مستويات مريحة تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.5 شهراً.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فقد سجلت النفقات العامة خلال عام 2021 وفقاً لأرقام إعادة التقدير ارتفاعاً مقداره 658.4 مليون دينار أو ما نسبته 7.1% لتصل الى 9869.7 مليون دينار، مقابل 9211.3 مليون دينار في عام 2020. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 401.1 مليون دينار أو ما نسبته 4.8%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بنحو 257.3 مليون دينار أو ما نسبته 31.3%. وفيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد ارتفعت خلال عام 2021 وفقاً لأرقام إعادة التقدير لتبلغ نحو 8141.2 مليون دينار أو ما نسبته 15.8% عن مستواها الفعلي لعام 2020 البالغ نحو 7028.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بما نسبته 17% وارتفاع المنح الخارجية بنحو 6.2% مقارنة مع عام 2020. ويعود ارتفاع الإيرادات المحلية الى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة 40.8% وارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 10.9%. وترتيباً على ما سبق، فقد تراجع عجز الموازنة العامة بعد المنح خلال عام 2021 وفقاً لأرقام إعادة التقدير بنحو 453.9 مليون دينار ليصل الى نحو 1728.5 مليون دينار او ما نسبته 5.4% من الناتج، مقابل نحو 2182.4 مليون دينار او ما نسبته 7% من الناتج في عام 2020. وبناءً على التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، فمن المتوقع أن يبلغ اجمالي الدين العام بعد إستثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية عام 2021 نحو 29.4 مليار دينار أو ما نسبته 91.6% من

الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما نسبته 85.4% من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عام 2020.

## قانون الموازنة العامة لعام 2022 توجهات وفرضيات الموازنة

تم الاستناد في اعداد تقديرات قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2022 إلى مجموعة من التوجهات، وهي:

1. انجاز المهام المناطة بجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفق أولويات وبرامج واضحة، خاضعة للرقابة والتقييم، وضمن أطر زمنية محددة للتنفيذ.
2. عدم فرض أية ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية.
3. تعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي والجمركي والتجنب الضريبي، وتعزيز اجراءات التدقيق والتفتيش الضريبي وتطوير أنظمة وبرامج التحصيل والتدقيق وحصر الفروقات الضريبية التي تعتمد على ادارة المخاطر من خلال معالجة وتحليل البيانات والمعلومات المالية وتحديد الانحرافات والمخالفات الضريبية.
4. زيادة الإنفاق الرأسمالي لتحريك عجلة التنمية الإقتصادية وزيادة النمو الإقتصادي وبما ينعكس إيجاباً على معدلات التشغيل.
5. الإلتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي الأردني الهادف إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية لرفع كفاءة المالية العامة وحفز النمو الإقتصادي وتعزيز مرونة الإقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته.
6. الاخذ بعين الاعتبار المشاريع والخطط والمبادرات الواردة ضمن وثيقة برنامج اولويات عمل الحكومة الإقتصادي (2021-2023)، والهادفة الى اعادة الإقتصاد الوطني الى مسار التعافي من الأثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا.
7. تحسين واقع النظام الصحي ورفع جاهزيته وقدرته والإرتقاء بمستوى الخدمات الصحية المختلفة، إضافة إلى تطوير منظومة المراكز الصحية



- الشاملة، والتأكد من عدالة توزيعها في المحافظات وقدرتها على تقديم أفضل سبل الرعاية الممكنة للمواطنين وانفاق كل ما يلزم صحياً للحفاظ على حياة المواطن الأردني في ظل المخاطر الصحية المترتبة على جائحة كورونا.
8. الاستمرار في تعزيز وتطوير شبكة الأمان الإجتماعي وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل، والسعي للوصول بآثارها الإيجابية لكافة فئات المجتمع، بناءً على أسس تحقق العدالة الاجتماعية وخطة متكاملة تتضمن تطوير آليات الاستهداف والوصول إلى الأسر الفقيرة والشرائح المستحقة.
9. متابعة تطوير منظومة التعليم العام، وتنفيذ المبادرات والإجراءات المتعلقة بتحسين البيئات المدرسية في المدارس الحكومية والتوظيف الموسع للتكنولوجيا في التعليم، والتوسع في التعليم المبكر، وتطوير منظومة التعلم عن بعد وتقييم التجربة وإنضاجها وفق أفضل الممارسات التي تضمن حق الطلبة في التعليم، والاستغلال الأمثل للأبنية المدرسية من خلال الدمج المدروس للمدارس الصغيرة وضمان معايير الأمان والرعاية والسلامة، ومتابعة تنفيذ استراتيجية التعليم الدامج.
10. تحفيز قطاع السياحة والإستثمار السياحي، من خلال زيادة الدخل السياحي وتحفيز استثمارات القطاع السياحي وخاصة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا القطاع، والعمل على جعل الأردن وجهة سياحية رئيسة من خلال تطوير منتجات سياحية منافسة ومستدامة. ولضمان تحقيق نتائج محفزة فلا بد من وضع خطط استباقية متوسطة وطويلة المدى، والإعداد الجيد لاستقبال السياح بعد تحسن الأوضاع الوبائية في العالم، إضافة الى رفع كفاءة العملية السياحية من خلال إنشاء قاعدة بيانات سياحية متكاملة وتطوير منظومة خطة أمنية للمواقع السياحية، وتطوير منظومة النقل السياحي، وتطوير رزمة الكترونية متكاملة للفعاليات لجميع محافظات المملكة.
11. الإستمرار في مأسسة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال معالجة التحديات الإجرائية للقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية من خلال المجالس القطاعية الفرعية، وطرح مشاريع استثمارية وبنية تحتية في قطاعات مختلفة على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن تحقيق أهداف البرامج والخطط الحكومية، ويخفف الاعباء المالية على الحكومة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة.

12. تفعيل مهام وحدة الاستثمارات الحكومية لتحديد أولويات المشاريع الاستثمارية الحكومية لتحقيق أكبر عوائد اقتصادية واجتماعية ممكنة بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الوطني.
13. تذليل العقبات أمام الاستثمار الوطني والأجنبي وتسهيل الإجراءات على المستثمرين، وتحسين البيئة الإستثمارية في المملكة والمضي قدما في جذب الاستثمارات خاصة في المشاريع الاستراتيجية الكبرى، بما يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي حقيقي ومستدام.
14. الإستمرار في تعزيز عملية التحول الرقمي وتبني مفاهيم الاقتصاد الرقمي وتعزيز نهج الحكومة الالكترونية من خلال التوسع في أتمتة الخدمات الحكومية ودعم توفير المهارات الرقمية في الأردن، والأخذ بعين الاعتبار المشاريع والمبادرات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي والخطة التنفيذية للأعوام (2021 – 2025)، وتحسين نوعية الخدمات وجعلها أكثر فاعلية واستدامة وموثوقية، وتعزيز بيئة العمل، وتحسين موقع الأردن بحسب المؤشرات العالمية في مجال التحول الرقمي، ورفع مستوى المساءلة والتعاون، ودعم ريادة الأعمال وتطويرها بجميع أنواعها.
15. تعزيز أمن التزود بالطاقة من خلال تنفيذ إجراءات الخطة التنفيذية لاستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام (2020-2030) وتنويع مصادر الغاز الطبيعي وتنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية (غاز، طاقة متجددة، صخر زيتي) ورفع المخزون الاستراتيجي للمشتقات النفطية (الزيادة في نسبة المخزون ونسبة الزيادة في السعات التخزينية للغاز البترولي المسال) والزيادة في تنويع مصادر الوقود المستخدمة في الصناعات والنقل وضبط الفاقد من الكهرباء.
16. استعادة التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية والحد من خسائر الشركة، والعمل على إبرام اتفاقيات لتصدير الكهرباء إلى دول الجوار في ضوء الفائض في انتاج الكهرباء، وتوجيه دعم الكهرباء للأسر المستحقة، واتخاذ الإجراءات الهادفة لاحتواء التكاليف من خلال التحول نحو الإمدادات من الغاز الطبيعي المسال الأكثر تكلفة إلى الغاز الأقل تكلفة.

17. تعزيز أمن التزود بالمياه، من خلال تنفيذ مشاريع كبرى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي ومحطات التنقية للاستخدامات الزراعية وضبط الفاقد من المياه، وعمل دراسة شاملة ومعقدة لمصادر المياه الجوفية وسبل تعزيزها واستثمارها بالشكل الأمثل.
18. مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.
19. تحسين وتفعيل منظومة النقل العام المستدام وزيادة كفاءة وسائل النقل العام، من خلال توظيف التكنولوجيا واستخدام الطاقة المتجددة والحلول الذكية وبناء قدرات العاملين بهذا القطاع.
20. توسيع قاعدة المصدرين وزيادة حجم الصادرات، من خلال دعم الشركات الصناعية لتوسعة قاعدة المنتجات المصدرة والأسواق التصديرية، ودعم الشركات الخدمية من أجل التصدير، وتنويع أسواق التصدير وفتح أسواق تصديرية جديدة.
21. دعم استمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز استدامتها وتمكينها من تغطية احتياجاتها التمويلية لما لها من أثر كبير على النمو الاقتصادي والتشغيل.
22. متابعة تنظيم سوق العمل لضمان تشغيل الاردنيين وإجلالهم في الوظائف والمهن المتاحة ومعالجة الإختلالات والتشوهات في بعض جوانبه وتوفيق اوضاع العمالة الوافدة المخالفة وإيجاد آليات جديدة لبحث الشباب الأردني للإنخراط في سوق العمل بعد تمكينهم وتدريبهم وتأهيلهم بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص.
23. مواصلة النهوض بالقطاع الزراعي، وتنظيمه وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة لتطويره، وتنويع إنتاجية القطاع وفتح أسواق تصديرية جديدة، وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة.
24. الاخذ بعين الاعتبار المشاريع والنفقات الضرورية لمواجهة الظروف الناجمة عن التغير المناخي ومراعاة المعايير والمتطلبات اللازمة لذلك وخاصة تلك الواردة كمؤشرات لتنفيذ التفاهات والاتفاقيات المتعاقد عليها مع الجهات

- والمؤسسات الدولية سواء كانت ممولة من خلال المنح او القروض او المساعدات الفنية.
25. تغطية الاحتياجات التنموية للمحافظات مع اعطاء الاولوية للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ والمشاريع الملتمزم بها.
26. الاخذ بعين الاعتبار المطالب الخدمية والتنموية التي تم طرحها خلال الزيارات الملكية لمحافظات المملكة عند اعداد مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لعام 2022.
27. الإستغلال الأمثل للمنح والمساعدات المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة والمؤسسات الدولية والتأكيد على قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بتنفيذ المؤشرات المرتبطة بها والتي تم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة والمقرضة بموجب الإتفاقيات الموقعة معها.
28. سيادة القانون وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام، في إطار من الشفافية والمساءلة، والتأكيد على استقلالية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وديوان المحاسبة، وتعزيز السلطة القضائية.
29. تطوير تشريعات حقوق الإنسان وترسيخها من خلال مراجعة وتطبيق التوصيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

كما استندت تقديرات النفقات والايرادات في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2022 الى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية:

1. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.
2. رصد المخصصات المالية الضرورية لدعم القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.
3. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
4. الاستمرار في ضبط التعيينات على الوظائف الشاغرة وقصرها على الاحتياجات الملحة.
5. تغطية كلفة فوائد الدين العام الداخلي والخارجي.
6. رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات والنفقات الجارية لإدامة عمل مجالس المحافظات.

7. ضبط معدلات نمو الانفاق العام والجاري منه على وجه التحديد دون التأثير على قدرة الاجهزة الحكومية على أداء مهامها على النحو المطلوب.
8. ضبط وترشيد الإنفاق العام واتخاذ الإجراءات الرامية إلى الترشيد في استخدام المحروقات والكهرباء والمياه، ومتابعة الصيانة الدورية والمنتظمة لشبكات المياه، والرقابة على استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء والأدوات الموفرة للطاقة، وضبط استخدام السيارات والاثاث الا للضرورة القصوى وبعد السفر، وعدم تغيير أو شراء السيارات والاثاث الا للضرورة القصوى وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسبقة.
9. عدم رصد أي مخصصات للمكافآت ضمن النفقات الرأسمالية والإقتصار على رصد هذه المخصصات ضمن مجموعة تعويضات العاملين في النفقات الجارية.
10. تصنيف نفقات المشاريع الرأسمالية التي يغلب عليها طابع الأنشطة الجارية ضمن النفقات الجارية.
11. عدم التعيين على حساب المشاريع الرأسمالية، بما في ذلك شراء الخدمات، وحصر ذلك في الحالات المبررة فقط.
12. رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق المعونة الوطنية لتغطية الكلفة المترتبة على زيادة عدد الاسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية/ الدخل التكميلي.
13. مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.
14. رصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص .
15. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.
16. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات.
17. رصد المخصصات المالية لدعم الجامعات وصندوق دعم الطالب المحتاج.

18. رصد المخصصات المالية في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة الموقعة مع الجهات المانحة.
19. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.
20. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.
21. رصد المخصصات المالية اللازمة للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكين المجلس من متابعة المهام المناطة به بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017.
22. رصد المخصصات المالية لتعزيز استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية.
23. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات الصحة والتعليم والنقل والمياه.
24. رصد المخصصات المالية اللازمة للبرنامج الوطني للتشغيل ضمن برنامج اولويات عمل الحكومة لتحفيز القطاع الخاص لخلق فرص عمل للاردنيين.
25. رصد المخصصات المالية اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي لتنفيذ ما ورد في برنامج أولويات عمل الحكومة للأعوام (2021-2023) ضمن قطاع السياحة.
26. رصد المخصصات اللازمة لتعزيز الامن السيبراني والحماية الالكترونية وتحسين الأنظمة التقنية والتكنولوجية الوطنية.
27. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
28. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المنفق عليها والمقدرة في الموازنة العامة.

## التوقعات الاقتصادية الكلية لعام 2022

استندت موازنة عام 2022 الى التوقعات الاقتصادية الرئيسية التالية:

1. تعافي الإقتصاد الوطني في عام 2021 في ضوء فتح القطاعات الاقتصادية، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (2.7%) لعام 2022 و(3.1%) لعام 2023 و (3.3%) لعام 2024. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (5.3%) لعام 2022 و(5.7%) لعام 2023 و (5.9%) لعام 2024 على التوالي.
2. بلوغ معدل التضخم مقياساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (2.5%) في عام 2022 و(2.5%) في عام 2023 و(2.5%) في عام 2024.
3. نمو الصادرات الوطنية بنسبة (5.4%) لعام 2022 ونحو(5.4%) في عام 2023 ونحو(6.2%) في عام 2024.
4. نمو المستوردات السلعية بنسبة (2.5%) لعام 2022 ونحو(3.4%) في عام 2023 ونحو (4.4%) في عام 2024.
5. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 نحو (4.5%) لتتخفف هذه النسبة إلى (3.0%) في عام 2023 ومن ثم إلى (2.6%) في عام 2024.

## أهم المستجدات في موازنة عام 2022

أولاً: مراجعة وتعديل التشريعات والإجراءات المتعلقة بتطبيق المنافسة العادلة ومحاربة الإحتكار لتعزيز المنافسة العادلة وسهولة الدخول وممارسة الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية وبما يحقق توزيعاً واستغلالاً أمثل للموارد.

ثانياً: زيادة مخصصات المشاريع الرأسمالية بنسبة 43.2% لتصل إلى نحو 1546.4 مليون دينار مقابل 1080 مليون دينار إعادة تقدير في عام 2021، واستحداث وزارة متخصصة في الإستثمار لتكون مرجعية الإستثمار في المملكة وتسهيل إجراءاته وخلق بيئة محفزة وحاضنة له.

**ثالثاً:** رصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص بنحو 60 مليون دينار، وإطلاق مشروع تحلية ونقل المياه (الناقل الوطني) ومشروع التحضير لإطلاق العمل على مشروع شبكة سكة الحديد الوطنية (المرحلة الأولى) كمشاريع شراكة.

**رابعاً:** رصد مبلغ 20 مليون دينار لبرنامج استدامة ضمن البرنامج المالي للتحفيز الإقتصادي.

**خامساً:** تعزيز كفاية وكفاءة الحماية الإجتماعية، والتوسع في شمول المواطنين محدودي الدخل وعلى نحو يضمن كرامة المواطن وتوفير العيش الكريم وتقليص الفوارق الإجتماعية، حيث تم رصد مبلغ 241 مليون دينار لعام 2022 وبزيادة بلغت 40 مليون دينار مقارنة مع عام 2021.

**سادساً:** زيادة المخصصات المالية لشؤون الصحة بنحو 176 مليون دينار في عام 2022 لتبلغ نحو 1132 مليون دينار مقابل 956 مليون دينار في عام 2021 متضمنة رصد المخصصات المالية اللازمة لمواجهة جائحة كورونا بنحو 110 مليون دينار.

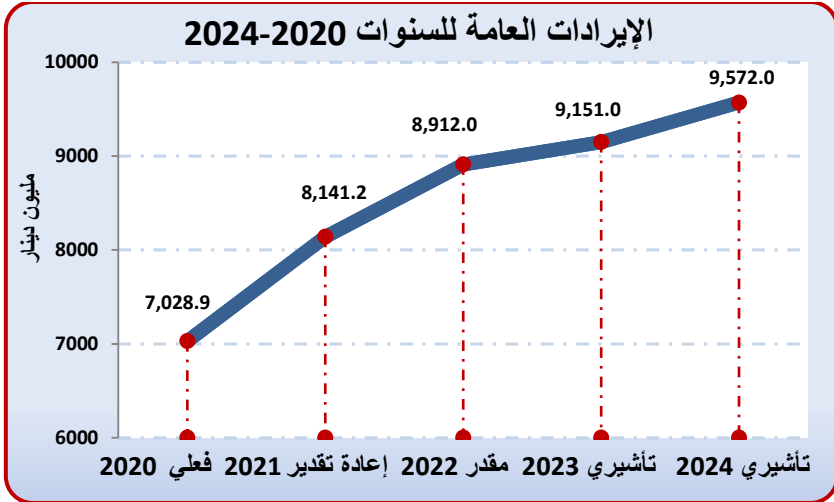
**سابعاً:** زيادة المخصصات المالية لشؤون التعليم بنحو 98.5 مليون دينار لتصل إلى نحو 1282 مليون دينار مقابل 1184 مليون دينار في عام 2021.

**ثامناً:** تراجع مخصصات فوائد الدين العام في عام 2022 بنحو 24 مليون دينار مقارنة بعام 2021 لتصل إلى نحو 1428 مليون دينار ولأول مرة منذ سنوات.



## من أين تأتي الحكومة بأموالها؟ الإيرادات العامة

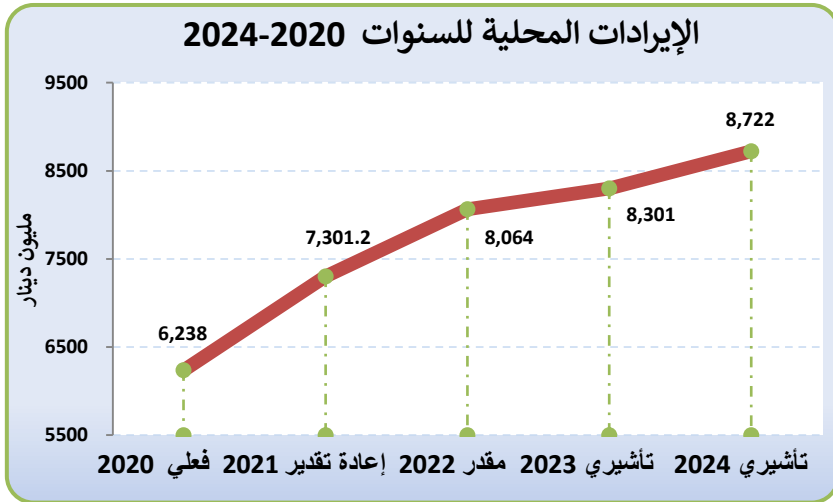
قدرت الإيرادات العامة لعام 2022 بنحو 8912 مليون دينار و بزيادة بلغت 770.8 مليون دينار أو بنسبة نمو بلغت 9.5% عن مستواها وفقاً لأرقام إعادة التقدير لعام 2021، لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 26.3%. ومن المتوقع أن تنمو في عام 2023 بنسبة 2.7% لتصل إلى 9151 مليون دينار أو ما نسبته 25.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وتواصل نموها في عام 2024 بنسبة 4.6% لتصل إلى 9572 مليون دينار أو ما نسبته 25.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة الكبيرة في الإيرادات العامة لعام 2021 والبالغ نحو 1112.3 مليون دينار تعزى إلى مواصلة الاقتصاد الوطني تعافيه من آثار جائحة كورونا وتفعيل إجراءات التدقيق والتحصيل الضريبي والجمركي ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي والتجنب الضريبي.



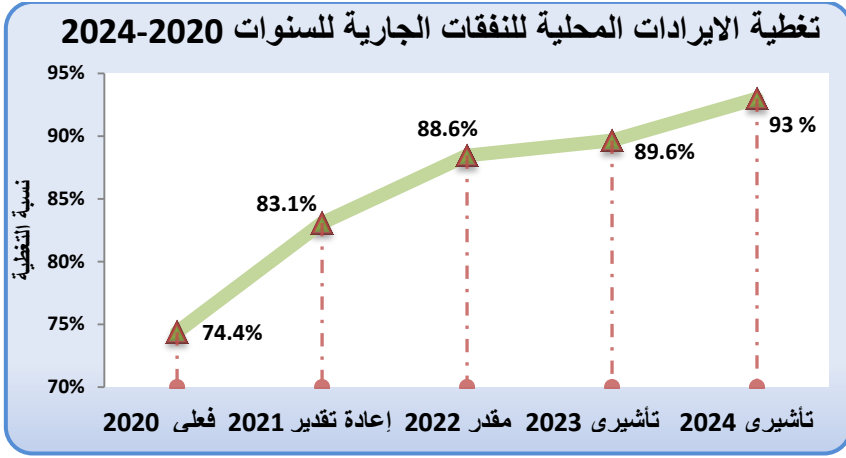
وقد توزعت هذه الإيرادات، وفقاً لما يلي:

## الإيرادات المحلية

قدرت الإيرادات المحلية في عام 2022 بحوالي 8064 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 10.4% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2021، ومن المتوقع أن تبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 23.8% لعام 2022 مقارنة مع ما نسبته 22.7% وفقاً لأرقام إعادة التقدير في عام 2021، كما يتوقع أن تنمو الإيرادات المحلية خلال عامي 2023 و 2024 بما نسبة 2.9% و 5.1% لتبلغ 8301 مليون دينار و 8722 مليون دينار على الترتيب.



وترتیباً على ذلك، من المتوقع أن ترتفع نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من 83.1% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2021 إلى 88.6% في عام 2022، ولتواصل ارتفاعها التدريجي خلال عامي 2023 و 2024 إلى ما نسبته 89.6% و 93% على الترتيب.

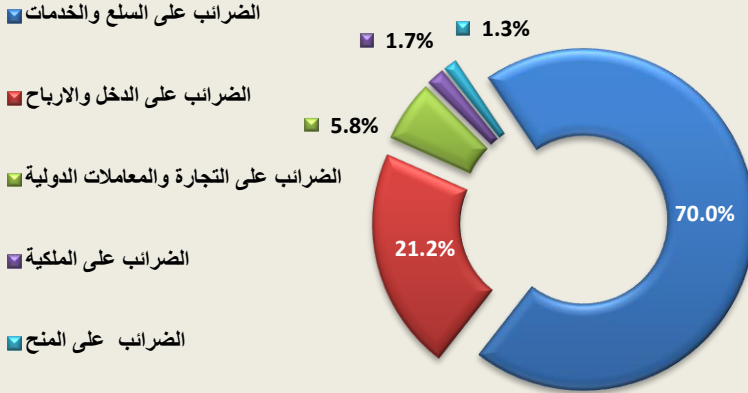


وتتكون الإيرادات المحلية من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، وتعتبر الضرائب من أهم الموارد لخزينة الدولة والغرض الرئيسي منها هو تحقيق المصلحة العامة من خلال ضمان استمرارية تقديم الخدمات العامة من الأمن والحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية وغيرها من الخدمات.

### • الإيرادات الضريبية

قدرت الإيرادات الضريبية لعام 2022 بنحو 6089 مليون دينار، حيث شكّلت "الضرائب على السلع والخدمات" ما نسبته 70% وشكّلت "الضرائب على الدخل والإرباح" ما نسبته 21.2%، وشكّلت "الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية" ما نسبته 5.8% و"الضرائب على الملكية" ما نسبته 1.7% وشكّلت الضرائب على المنح ما نسبته 1.3%، ويعود الارتفاع في النمو المقدر للإيرادات الضريبية بنسبة 10.7% في عام 2022 عن مستواها المعاد تقديره في عام 2021 كمحصلة لنمو كل من "الضرائب على السلع والخدمات" و"الضرائب على الدخل والإرباح" و"الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية" و"الضرائب على الملكية" بما نسبته 7.9% و 12.1% و 10.6% و 31.3% على الترتيب. وتجدر الإشارة إلى أنه تم استحداث بند الضرائب على المنح لأول مرة ليمثل قيمة الضرائب المترتبة على تنفيذ المشاريع الممولة من المنح والقروض المستحقة لصالح الخزينة العامة.

## الإيرادات الضريبية المقدرة لعام 2022

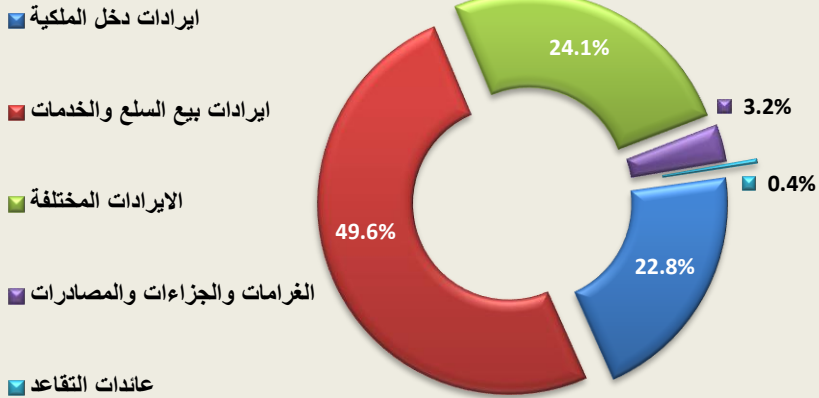


### • الإيرادات غير الضريبية

قدرت الإيرادات غير الضريبية لعام 2022 بنحو 1975 مليون دينار، حيث شكّلت إيرادات "بيع السلع والخدمات" ما نسبته 49.6%، في حين شكّلت "الإيرادات المختلفة" ما نسبته 24.1% (من أبرزها "الإيرادات الناجمة عن قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية" و"بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة" و"عائدات التعدين")، في حين بلغت حصة إيرادات "دخل الملكية" (بما فيها الفوائد والعوائد المالية ووحدات حكومية تم نقلها للموازنة) ما نسبته 22.8%، واستحوذت إيرادات الغرامات والجزاءات والمصادرات على ما نسبته 3.2% وعائدات التقاعد على ما نسبته 0.4%. ويعود الارتفاع في النمو المقدر للإيرادات غير الضريبية بنسبة 9.6% في عام 2022 عن مستواها المعاد تقديره في عام 2021 كمحصلة لنمو كل من "الإيرادات المختلفة" بنسبة 11.1%، و "إيرادات بيع السلع والخدمات" بنسبة 7.8%، إضافة إلى نمو كل من "إيرادات

دخل الملكية" بنسبة 10% و "الغرامات والجزاءات والمصادرات" بنسبة 28.6%، وانخفاض "عائدات التقاعد" بنسبة 6.2%

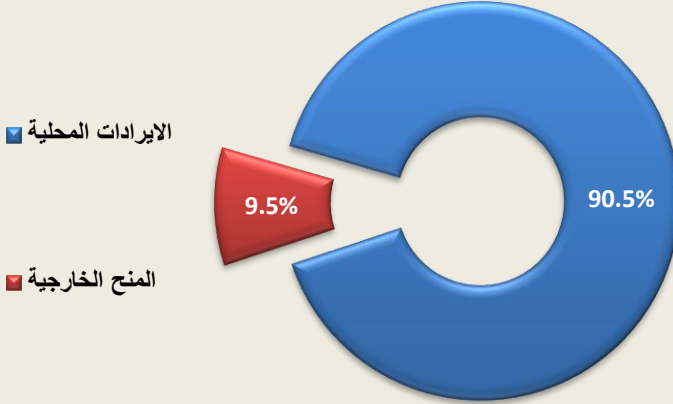
### الإيرادات غير الضريبية المقدرة لعام 2022



### المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية في عام 2022 بنحو 848 مليون دينار مقابل 840 مليون دينار وفقاً لأرقام إعادة التقدير لعام 2021، موزعة بواقع 599 مليون دينار من الولايات المتحدة الأمريكية، و108 مليون دينار مخرجات قمة مكة، و60 مليون دينار من الاتحاد الأوروبي، و55 مليون دينار من الصندوق الخليجي للتنمية، و26 مليون دينار منح أخرى. وقد شكلت الإيرادات المحلية ما نسبته 90.5% من إجمالي الإيرادات العامة، مقابل 9.5% نسبة المنح الخارجية لعام 2022.

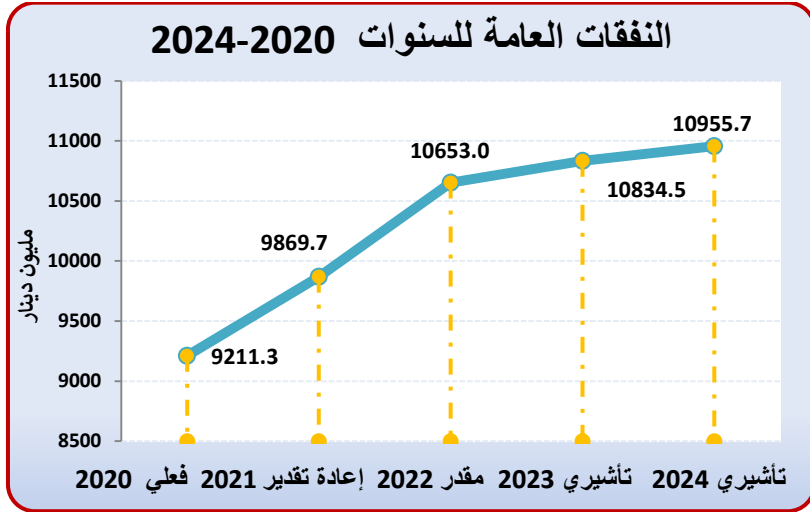
## الإيرادات العامة المقدرة لعام 2022



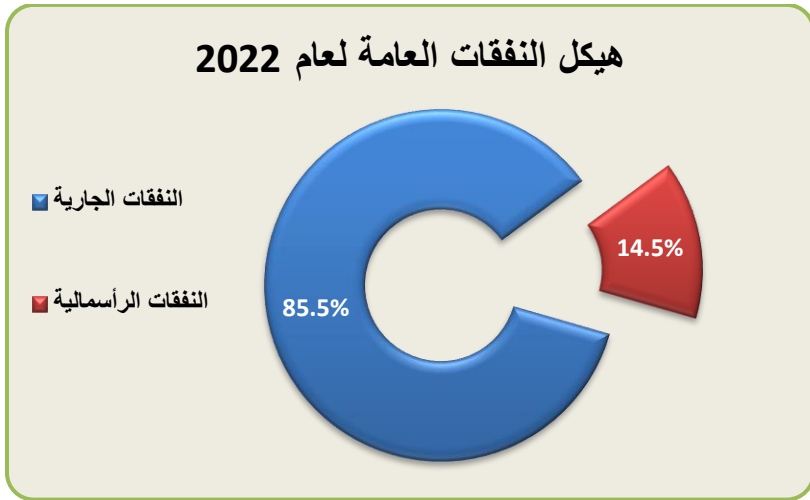
## على ماذا تنفق الحكومة اموالها؟ النفقات العامة

قدرت النفقات العامة في عام 2022 بنحو 10653 مليون دينار بارتفاع بلغ 783.3 مليون دينار أو ما نسبته 7.9% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2021 والبالغ 9869.7 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 31.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تنمو النفقات العامة في كل من عامي 2023 و 2024 بما نسبته 1.7% و 1.1% لتبلغ نحو 10834.5 مليون دينار و 10955.7 مليون دينار أو ما نسبته 30.3% و 28.9% من الناتج المحلي الاجمالي على الترتيب.

وتجدر الإشارة أن النفقات العامة في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2022 قدرت بنحو 10668.2 مليون دينار تم تخفيضها من قبل مجلس النواب بنحو 15.2 مليون دينار لتبلغ نحو 10653 مليون دينار.



وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 85.5%، وشكلت النفقات الرأسمالية ما نسبته 14.5% من اجمالي النفقات العامة المقدره في عام 2022.



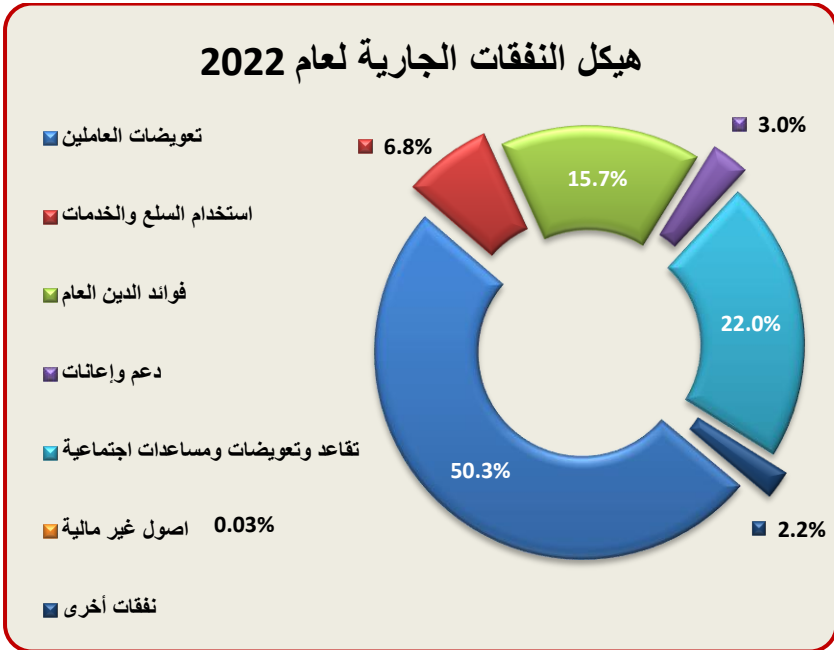
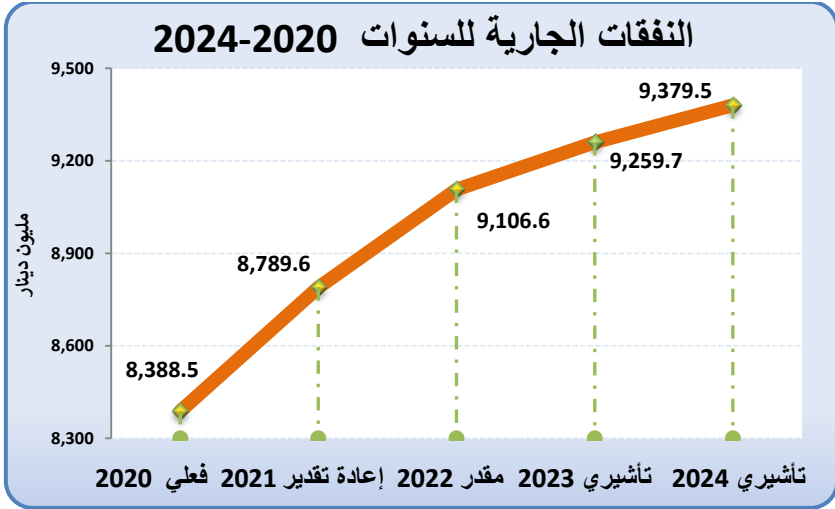


## النفقات الجارية

قدرت النفقات الجارية في عام 2022 بنحو 9106.6 مليون دينار مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته 3.6% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2021، ولتشكل ما نسبته 26.9% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن تستمر هذه النسبة بالانخفاض خلال عامي 2023 و 2024 لتصل الى 25.9% و 24.8% على الترتيب. وشكّلت مخصصات "تعويضات العاملين" ما نسبته 50.3% من اجمالي النفقات الجارية، وشكّلت نفقات "استخدام السلع والخدمات" ما نسبته 6.8%، في حين شكّلت "فوائد الدين العام" ما نسبته 15.7%، وشكّلت نفقات "تقاعد وتعويضات" و"مساعدات اجتماعية" ما نسبته 18.2% و 3.8% على الترتيب، واما باقي بنود النفقات الجارية المتمثلة (بالدعم والاعانات والأصول غير المالية ونفقات أخرى) فشكّلت ما نسبته 5.2% من اجمالي النفقات الجارية.

ويعزى الارتفاع في مقدر النفقات الجارية لعام 2022 بنحو 317 مليون دينار بشكل رئيسي كمحصلة لزيادة مخصصات "الجهاز المدني" بنحو 173.8 مليون دينار لتغطية كلفة الشواغر والإحداثيات الجديدة والتي جاءت في معظمها استجابة لتداعيات جائحة كورونا وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم، إضافة إلى الزيادة الطبيعية على رواتب العاملين، وزيادة مخصصات "الجهاز العسكري" بنحو 48.9 مليون دينار ومخصصات "جهاز الأمن والسلامة العامة" بنحو 47.4 مليون دينار ومخصصات "التقاعد والتعويضات" بنحو 43 مليون دينار ومخصصات "المعونة النقدية المتكررة" بنحو 40 مليون دينار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض مخصصات "فوائد الدين العام" بنحو 24 مليون دينار ومخصصات "تسديد التزامات سابقة" بنحو 21.7 مليون دينار.

كما وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2022 قدرت بنحو 9116.8 مليون دينار تم تخفيضها من قبل مجلس النواب بنحو 10.2 مليون دينار لتبلغ نحو 9106.6 مليون دينار.



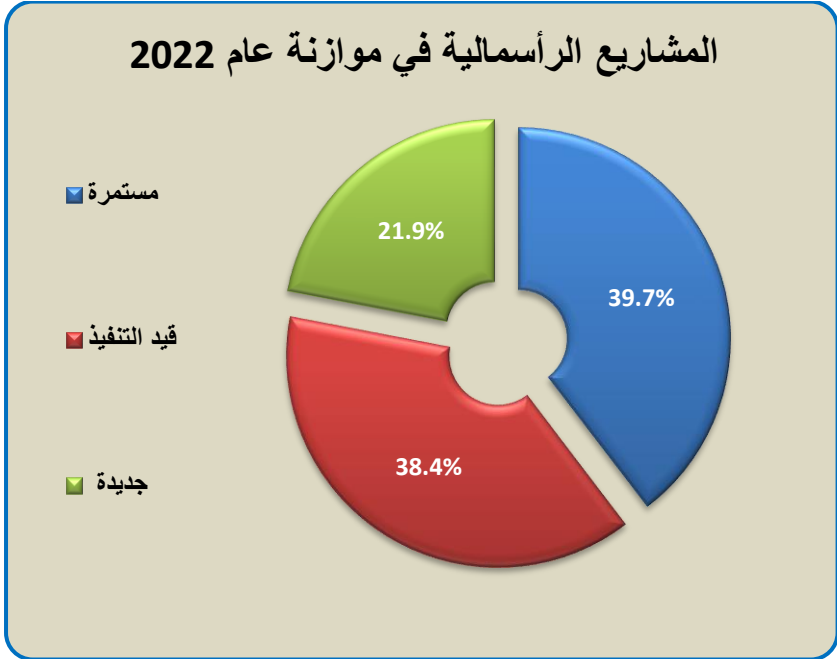
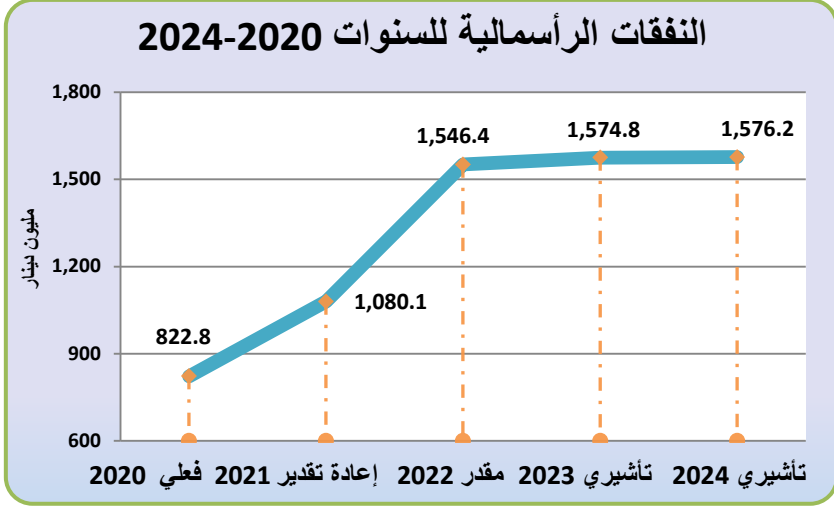
## النفقات الرأسمالية

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2022 بنحو 1546.4 مليون دينار أو ما نسبته 4.6% من الناتج المحلي الاجمالي، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنحو 466.3 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 43.2% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2021، ولتبلغ حصتها من إجمالي النفقات 14.5%. وقد شكّلت المشاريع الرأسمالية المستمرة ما نسبته 39.7% والمشاريع قيد التنفيذ ما نسبته 38.4% والمشاريع الجديدة ما نسبته 21.9% من إجمالي النفقات الرأسمالية المقدره لعام 2022.

ومن أبرز المشاريع الرأسمالية التي تم رصدتها خلال عام 2022، مبلغ 110 مليون دينار لمواجهة جائحة الكورونا، ومبلغ 80 مليون دينار لتحفيز التشغيل من خلال برنامج التشغيل الوطني، ومبلغ 71 مليون دينار لتحفيز وتنشيط السياحة، ومبلغ 30 مليون دينار لدعم وتطوير الصناعة، ومبلغ 27 مليون دينار لتحفيز الاستثمار من خلال دعم تنافسية الصناعات المتوسطة والصغيرة، كما تم رصد المخصصات المالية لكل من الموازنات الرأسمالية للمحافظات ودعم البلديات بقيمة 110 مليون دينار و 150 مليون دينار أو ما نسبته 7.1% و 9.7% من إجمالي النفقات الرأسمالية المقدره لعام 2022 على الترتيب.

وتجدر الإشارة ان النفقات الرأسمالية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2022 قدرت بنحو 1551.4 مليون دينار، تم تخفيضها من قبل مجلس النواب بنحو 5 مليون دينار لتبلغ نحو 1546.4 مليون دينار.

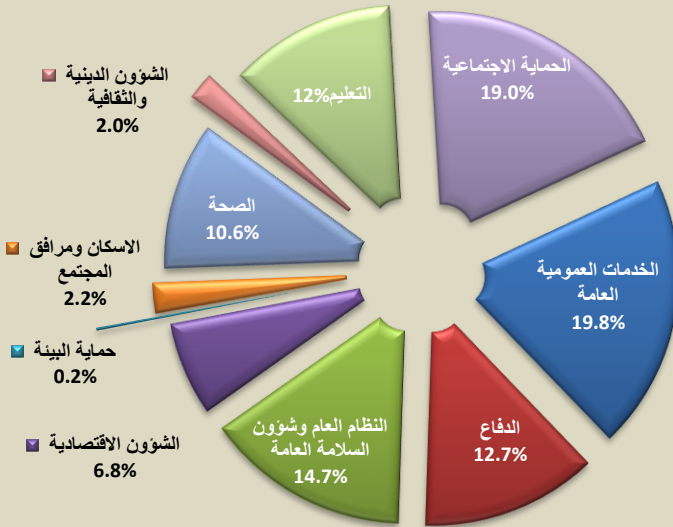
وأما بخصوص التوزيع القطاعي للنفقات الرأسمالية في عام 2022 فقد تركزت في مشاريع "تحفيز الاستثمار" بنسبة 14.6%، ثم "الصحة" بنسبة 13.3% ثم "الأمن والدفاع" بنسبة 11.7%، تلاه قطاع "التنمية المحلية" بنسبة 10.9%، ثم قطاع "التعليم" بنسبة 10.2% ثم كل من قطاع "الادارة المالية والشؤون العامة" و"الطرق" و"السياحة" بنسبة 9.6%، 6.2%، 5.8% على الترتيب. وقد بلغت المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية ما مقداره 55 مليون دينار أو ما نسبته 3.6% من إجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2022.



## دليل المواطن للموازنة العامة 2022

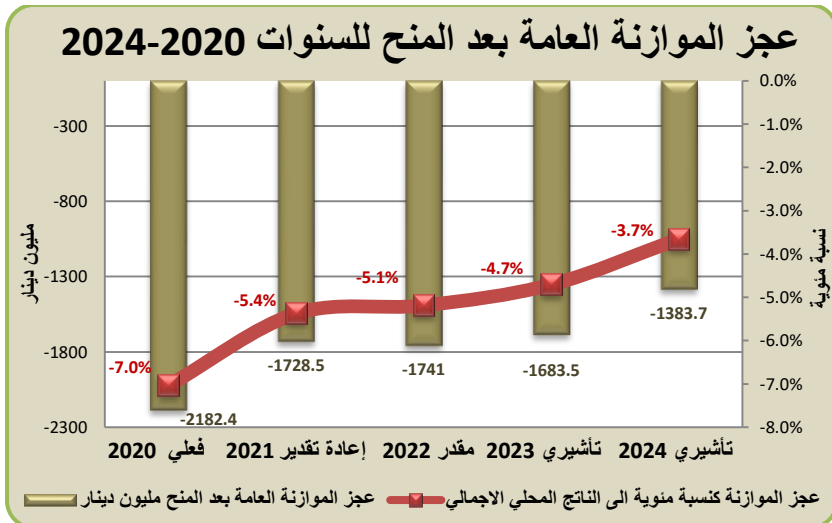
وأما بخصوص توزيع النفقات العامة وفقاً للتصنيف الوظيفي في عام 2022 فقد تركزت في "الخدمات العمومية العامة" بنسبة 19.8%، يليها وظيفة "الحماية الاجتماعية" بنسبة 19%، ثم وظيفة "النظام العام وشؤون السلامة العامة" بنسبة 14.7%، ثم تبعها كل من وظيفة "الدفاع" و "التعليم" و "الصحة" و "الشؤون الاقتصادية" و "الاسكان ومرافق المجتمع" و "الشؤون الدينية والثقافية" و حماية البيئة" وبنسبة 12.7%، 12%، 10.6%، 6.8%، 2.2%، 2%، 0.2% لكل منها على الترتيب.

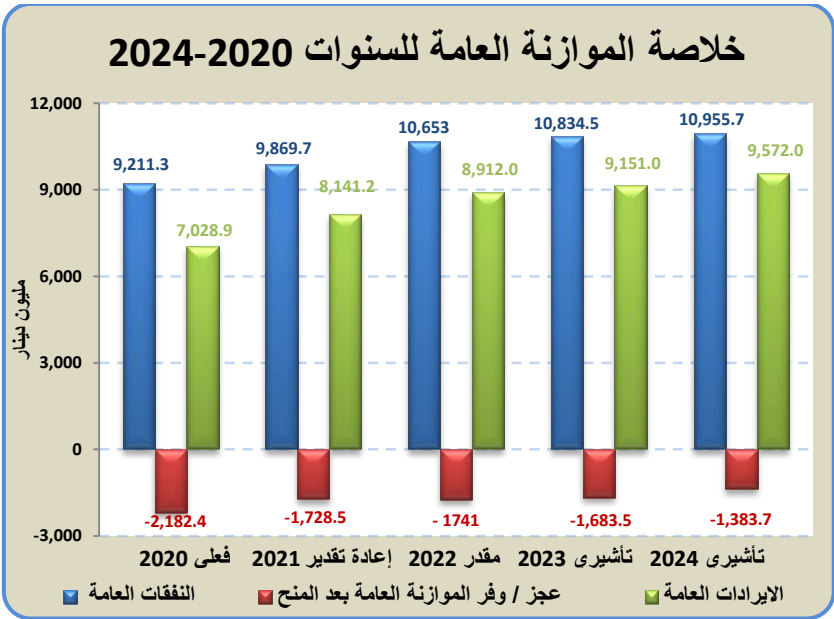
### التصنيف الوظيفي للنفقات العامة لعام 2022



## عجز/ وفر الموازنة

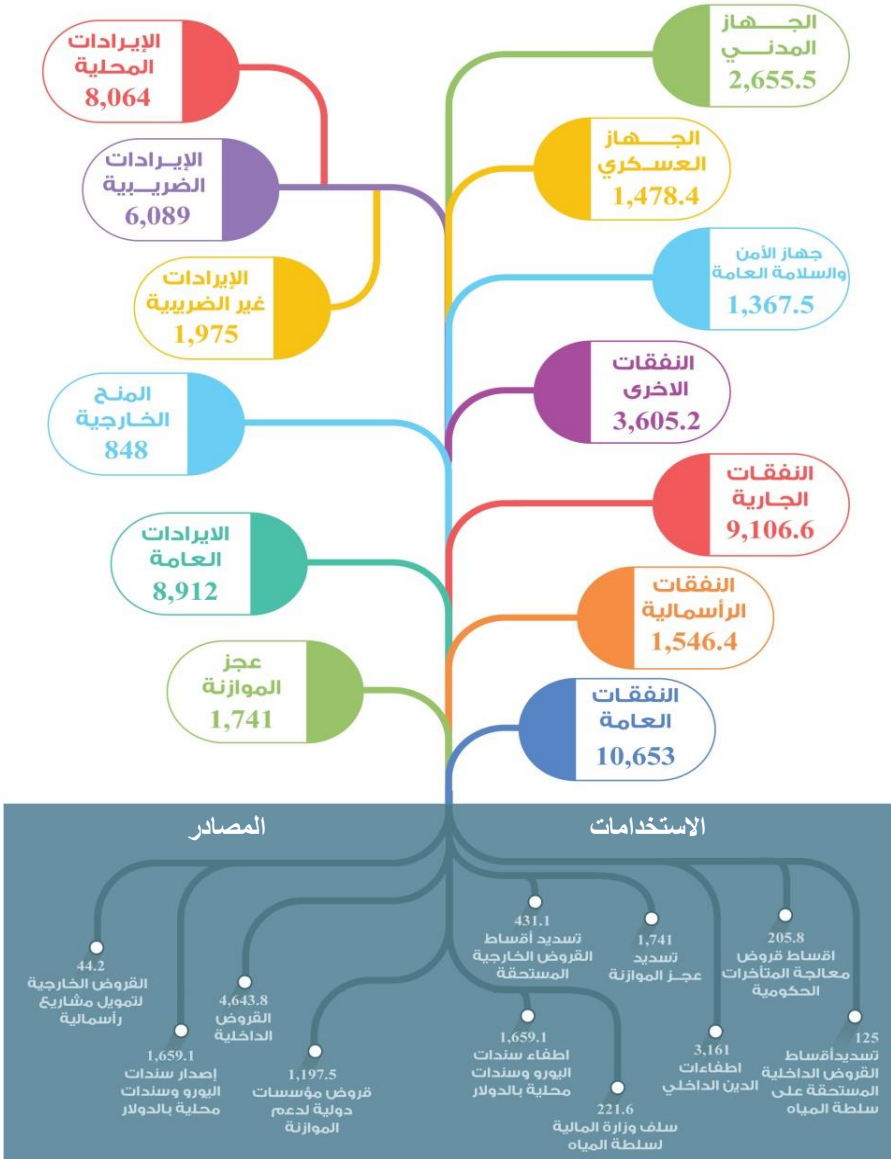
وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2022 نحو 1741 مليون دينار، لتبلغ بذلك نسبة العجز بعد المنح من الناتج المحلي الإجمالي 5.1% ولتسجل بذلك انخفاضاً مقارنة مع ما نسبته 5.4% وفقاً لأرقام إعادة التقدير لعام 2021، ومن المتوقع أن تواصل هذه النسبة انخفاضها لتصل إلى 4.7% و 3.7% في عامي 2023 و 2024 على الترتيب. أما عجز الموازنة قبل المنح لعام 2022 فيتوقع أن يبلغ نحو 2589 مليون دينار أو ما نسبته 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي ولتسجل بذلك انخفاضاً مقارنة مع ما نسبته 8% وفقاً لأرقام إعادة التقدير لعام 2021، ولتواصل هذه النسبة انخفاضها إلى نحو 7.1%، 5.9%، لعامي 2023 و 2024 على الترتيب. وتجدر الإشارة إلى أن العجز المقدر بعد المنح في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2022 قد بلغ نحو 1756.2 مليون دينار وتم تخفيضه من قبل مجلس النواب بنحو 15.2 مليون دينار ليبلغ 1741 مليون دينار.





## خلاصة الموازنة العامة لاسنة المالية 2022

(مليون دينار)



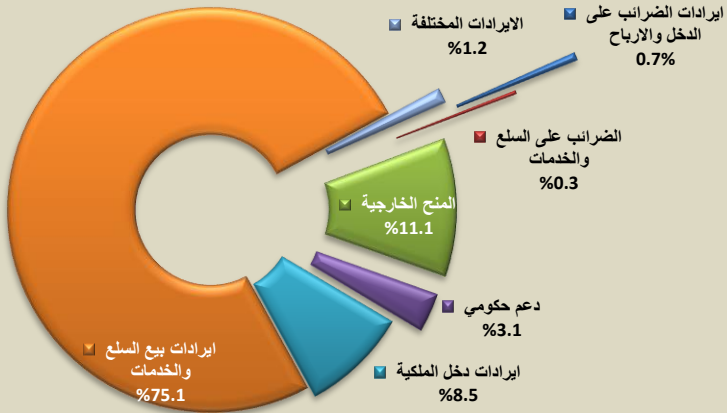


## قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2022

### إجمالي الإيرادات

قدر مجموع الإيرادات للوحدات الحكومية لعام 2022 بنحو 860.1 مليون دينار مقابل 960.4 مليون دينار إعادة التقدير لعام 2021، وقدر حجم إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 646 مليون دينار أو ما نسبته 75.1% من إجمالي الإيرادات المقدرة، كما بلغ حجم المنح الخارجية المقدرة 95.1 مليون دينار أو ما نسبته 11.1% من إجمالي الإيرادات، وقدرت إيرادات دخل الملكية بنحو 73.6 مليون دينار أو ما نسبته 8.5%، ثم تلاها كل من الدعم الحكومي، والإيرادات المختلفة، وإيرادات الضرائب على الدخل والأرباح، والضرائب على السلع والخدمات لتشكّل ما نسبته 3.1%، و1.2%، و0.7%، و0.3% من إجمالي الإيرادات على الترتيب.

### هيكل إيرادات الوحدات الحكومية لعام 2022

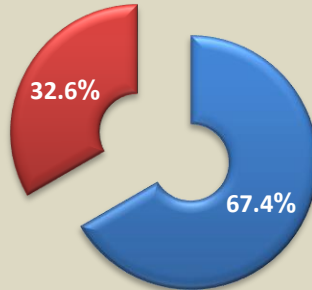


## إجمالي النفقات

قدر إجمالي النفقات للوحدات الحكومية في عام 2022 بنحو 1454.3 مليون دينار موزعاً بواقع 980.6 مليون دينار للنفقات الجارية و 473.7 مليون دينار للنفقات الرأسمالية، وذلك مقارنة مع إجمالي نفقات بلغ 1324.7 مليون دينار معاد تقديره لعام 2021، وبذلك يبلغ الارتفاع في إجمالي النفقات لعام 2022 نحو 129.6 مليون دينار أو ما نسبته 9.8% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2021. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 32.1 مليون دينار أو ما نسبته 3.4% وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار 97.5 مليون دينار أو ما نسبته 25.9%، وأما بخصوص التوزيع القطاعي للنفقات الرأسمالية للوحدات الحكومية في عام 2022 فقد تركزت في مشاريع "المياه" و "تحفيز الاستثمار" و " الطاقة" بنسبة 65.2%، 16.2%، 12.6% على الترتيب.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي نفقات الوحدات الحكومية قدرت في مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية بنحو 1513.2 مليون دينار منها نحو 1008.6 مليون دينار نفقات جارية ونحو 504.6 مليون دينار نفقات رأسمالية، وتم خفض إجمالي نفقات الوحدات الحكومية من قبل مجلس النواب بنحو 58.9 مليون دينار لتبلغ 1454.3 مليون دينار، حيث تم خفض النفقات الجارية بنحو 28 مليون دينار لتبلغ نحو 980.6 مليون دينار وخفض النفقات الرأسمالية بنحو 30.9 مليون دينار لتبلغ نحو 473.7 مليون دينار.

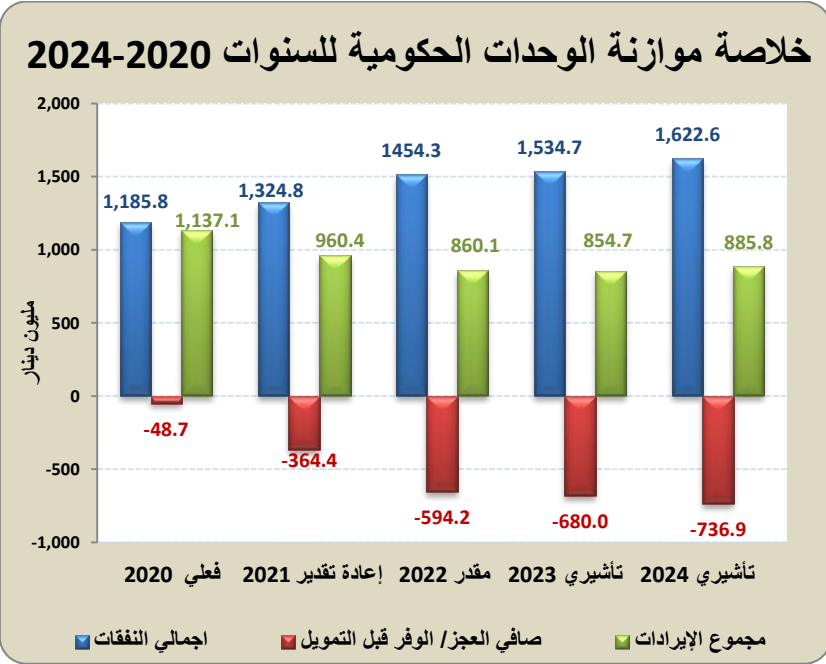
### هيكل نفقات الوحدات الحكومية لعام 2022



■ النفقات الجارية ■ النفقات الرأسمالية

## صافي العجز/ الوفرة قبل التمويل

قدر صافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في عام 2022 نحو 594.2 مليون دينار مقابل 364.4 مليون دينار معاد تقديره في عام 2021. وتجدد الإشارة إلى أنه تم تقدير صافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2021 بنحو 652.8 مليون دينار، وتم خفضه من قبل مجلس النواب بنحو 58.6 مليون دينار ليبلغ نحو 594.2 مليون دينار.



## الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنوات 2024 - 2020

(بالدينار)

تأشيري 2024	تأشيري 2023	مقدر 2022	اعادة تقدير 2021	فعلي 2020	البيــــــــــــــــــــــــــــــــان
					<b>الإيرادات</b>
5,700,000	5,700,000	5,700,000	3,200,000	2,615,566	الضرائب على الدخل والأرباح
2,750,000	2,750,000	2,750,000	1,893,000	1,865,531	الضرائب على السلع والخدمات
41,795,000	46,770,000	95,146,000	31,269,000	17,456,175	المنح الخارجية
27,236,000	26,960,000	26,439,000	25,485,000	24,501,166	دعم حكومي
82,819,000	79,658,000	73,556,000	62,430,000	68,054,293	ايرادات دخل الملكية
713,926,000	681,268,000	645,963,000	820,548,000	1,014,623,963	ايرادات بيع السلع والخدمات
11,550,000	11,550,000	10,586,000	15,570,000	7,960,246	الإيرادات المختلفة
885,776,000	854,656,000	860,140,000	960,395,000	1,137,076,940	<b>مجموع الإيرادات</b>
					<b>النفقات</b>
					<b>النفقات الجارية</b>
296,773,000	291,922,000	287,213,000	276,267,991	273,563,339	الرواتب والأجور والعلاوات
30,478,000	29,713,000	28,972,000	27,678,947	28,258,345	مساهمات الضمان الاجتماعي
534,559,000	529,836,000	486,901,000	471,251,938	419,938,409	استخدام السلع والخدمات
33,626,000	33,985,000	33,567,000	29,374,000	14,332,067	الفوائد الخارجية
243,756,000	169,545,000	119,488,000	118,732,000	126,198,127	الفوائد الداخلية
1,375,000	1,375,000	1,375,000	1,375,000	974,994	الإعانات لمؤسسات عامة غير مالية
4,989,000	4,925,000	4,853,000	5,013,000	12,485,872	التقاعد والتعويضات
17,333,000	17,242,000	17,183,000	17,708,122	14,477,323	نفقات أخرى متنوعة
1,048,000	1,058,000	1,061,000	1,125,000	538,622	أصول ثابتة
1,163,937,000	1,079,601,000	980,613,000	948,525,998	890,767,098	<b>مجموع النفقات الجارية</b>
					<b>النفقات الرأسمالية</b>
6,575,000	6,525,000	6,275,000	5,895,000	5,600,000	رأسمالية - دعم حكومي
351,340,000	346,770,000	327,287,000	291,870,000	252,704,939	رأسمالية - تمويل داخلي
59,000,000	55,000,000	45,000,000	47,200,000	19,296,584	رأسمالية - قروض خارجية
41,795,000	46,770,000	95,146,000	31,269,000	17,456,175	رأسمالية - منح
458,710,000	455,065,000	473,708,000	376,234,000	295,057,698	<b>مجموع النفقات الرأسمالية</b>
1,622,647,000	1,534,666,000	1,454,321,000	1,324,759,998	1,185,824,796	<b>اجمالي النفقات</b>
-736,871,000	-680,010,000	- 594,181,000	-364,364,998	-48,747,856	<b>صافي العجز/ الوفر قبل التمويل</b>

## خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2020-2024

(مليون دينار)

تأشيرى 2024	تأشيرى 2023	مقدر 2022	اعادة تقدير 2021	فعلى 2020	البيان
8,722	8,301	8,064	7,301.2	6,238	الإيرادات المحلية
850.0	850.0	848.0	840.0	790.9	المنح الخارجية
9572.0	9151.0	8912.0	8141.2	7028.9	مجموع الإيرادات العامة
9379.5	9259.7	9106.6	8789.6	8388.5	النفقات الجارية
1576.2	1574.8	1546.4	1080.1	822.8	النفقات الرأسمالية
10955.7	10834.5	10653	9869.7	9211.3	مجموع النفقات العامة
عجز/وفر الموازنة العامة					
-1383.7	-1683.5	-1741.0	-1728.5	-2182.4	بعد المنح
-3.7%	-4.7%	-5.1%	-5.4%	-7.0%	كنسبة من الناتج
-2233.7	-2533.5	-2589.0	-2568.5	-2973.3	قبل المنح
-5.9%	-7.1%	-7.6%	-8.0%	-9.6%	كنسبة من الناتج
مؤشرات الملاءمة المالية					
تأشيرى 2024	تأشيرى 2023	مقدر 2022	اعادة تقدير 2021	فعلى 2020	البيان
25.3%	25.6%	26.3%	25.3%	22.7%	نسبة الإيرادات العامة للناتج
23.0%	23.2%	23.8%	22.7%	20.1%	نسبة الإيرادات المحلية للناتج
2.2%	2.4%	2.5%	2.6%	2.5%	نسبة المنح الخارجية للناتج
28.9%	30.3%	31.5%	30.7%	29.7%	نسبة النفقات العامة للناتج
24.8%	25.9%	26.9%	27.3%	27.0%	نسبة النفقات الجارية للناتج
4.2%	4.4%	4.6%	3.4%	2.7%	نسبة النفقات الرأسمالية للناتج
14.4%	14.5%	14.5%	10.9%	8.9%	نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة
79.6%	76.6%	75.7%	74.0%	67.7%	تغطية الإيرادات المحلية للنفقات العامة
93.0%	89.6%	88.6%	83.1%	74.4%	تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية

## إجمالي النفقات العامة المقدرة حسب الفصول للسنة المالية 2022

(بالدينار)

مجموع الفصل	النفقات				الفصل عنوانه
	الرأسمالية			الجارية	
	المجموع	قروض	خزينة		
55,074,000	0	0	0	55,074,000	الديوان الملكي الهاشمي
24,304,000	0	0	0	24,304,000	مجلس الأمة
33,381,000	9,833,000	0	9,833,000	23,548,000	رئاسة الوزراء
1,166,000	100,000	0	100,000	1,066,000	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي
2,832,000	0	0	0	2,832,000	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية
7,889,000	200,000	0	200,000	7,689,000	ديوان المحاسبة
4,702,000	375,000	0	375,000	4,327,000	ديوان الخدمة المدنية
3,291,000	0	0	0	3,291,000	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
1,370,847,000	120,597,000	0	120,597,000	1,250,250,000	وزارة الدفاع
270,230,000	42,030,000	0	42,030,000	228,200,000	الخدمات الطبية الملكية
2,450,000	325,000	0	325,000	2,125,000	المركز الجغرافي الملكي الأردني
23,900,000	3,513,000	0	3,513,000	20,387,000	وزارة الداخلية
15,661,000	4,593,000	0	4,593,000	11,068,000	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات
1,433,256,000	65,781,000	0	65,781,000	1,367,475,000	وزارة الداخلية / الأمن العام
69,453,000	13,836,000	0	13,836,000	55,617,000	وزارة العدل
43,524,000	843,000	0	843,000	42,681,000	المجلس القضائي
28,138,000	1,295,000	0	1,295,000	26,843,000	دائرة قاضي القضاة
52,812,000	2,310,000	0	2,310,000	50,502,000	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
10,101,000	7,000,000	0	7,000,000	3,101,000	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية
3,839,889,000	477,236,000	0	477,236,000	3,362,653,000	وزارة المالية
3,553,000	350,000	0	350,000	3,203,000	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة
104,602,000	30,400,000	0	30,400,000	74,202,000	وزارة المالية/ الجمارك الأردنية
20,332,000	1,615,000	0	1,615,000	18,717,000	وزارة المالية/ دائرة الأراضي والمساحة
93,833,000	5,950,000	0	5,950,000	87,883,000	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
3,058,000	460,000	0	460,000	2,598,000	وزارة المالية / دائرة المشتريات الحكومية
12,725,000	2,317,000	0	2,317,000	10,408,000	وزارة الصناعة والتجارة والتموين

## إجمالي النفقات العامة المقدرة حسب الفصول للسنة المالية 2022

(بالدينار)

مجموع الفصل	النفقات				الفصل
	الرأسمالية			الجارية	
	المجموع	قروض	خزينة		عنوانه
2,313,000	0	0	0	2,313,000	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/إدارة مراقبة الشركات
7,313,000	420,000	0	420,000	6,893,000	مؤسسة المواصفات والمقاييس
3,513,000	1,980,000	0	1,980,000	1,533,000	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
5,637,000	2,320,000	0	2,320,000	3,317,000	وزارة الاستثمار / هيئة الاستثمار
13,214,000	10,065,000	0	10,065,000	3,149,000	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط
8,491,000	1,985,000	0	1,985,000	6,506,000	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الإحصاءات العامة
84,121,000	79,601,000	0	79,601,000	4,520,000	وزارة السياحة والآثار
14,212,000	7,943,000	0	7,943,000	6,269,000	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة
986,000	0	0	0	986,000	متحف الأردن
165,840,000	158,177,000	0	158,177,000	7,663,000	وزارة الإدارة المحلية
25,389,000	19,400,000	0	19,400,000	5,989,000	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
7,245,000	1,230,000	0	1,230,000	6,015,000	هيئة الطاقة الذرية الأردنية
5,520,000	575,000	0	575,000	4,945,000	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن
138,660,000	91,941,000	24,750,000	67,191,000	46,719,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان
1,655,000	150,000	0	150,000	1,505,000	وزارة الأشغال العامة والإسكان / دائرة العطاءات الحكومية
72,327,000	16,738,000	800,000	15,938,000	55,589,000	وزارة الزراعة
2,396,000	100,000	0	100,000	2,296,000	المؤسسة التعاونية الأردنية
17,988,000	15,834,000	0	15,834,000	2,154,000	وزارة المياه والري
39,165,000	21,785,000	0	21,785,000	17,380,000	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن
6,798,000	3,419,000	0	3,419,000	3,379,000	وزارة البيئة
1,131,551,000	118,000,000	17,160,000	100,840,000	1,013,551,000	وزارة التربية والتعليم
771,000	0	0	0	771,000	مجمع اللغة العربية الأردني
98,925,000	20,885,000	0	20,885,000	78,040,000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
1,488,000	75,000	0	75,000	1,413,000	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها
644,244,000	50,164,000	0	50,164,000	594,080,000	وزارة الصحة

## إجمالي النفقات العامة المقدرة حسب الفصول للسنة المالية 2022

(بالدينار)

مجموع الفصل	النفقات				الفصل عنوانه
	الرأسمالية			الجارية	
	المجموع	قروض	خزينة		
321,000	0	0	0	321,000	المجلس الصحي العالي
879,000	0	0	0	879,000	المجلس الطبي الأردني
12,038,000	1,500,000	0	1,500,000	10,538,000	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
38,187,000	2,500,000	0	2,500,000	35,687,000	مستشفى الأمير حمزة
36,248,000	8,555,000	0	8,555,000	27,693,000	وزارة التنمية الاجتماعية
244,289,000	200,000	0	200,000	244,089,000	صندوق المعونة الوطنية
3,762,000	2,025,000	0	2,025,000	1,737,000	المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة
9,064,000	540,000	0	540,000	8,524,000	وزارة العمل
16,700,000	4,413,000	0	4,413,000	12,287,000	مؤسسة التدريب المهني
6,460,000	5,100,000	0	5,100,000	1,360,000	هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية
11,295,000	7,266,000	0	7,266,000	4,029,000	وزارة الثقافة
1,937,000	965,000	0	965,000	972,000	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية
26,125,000	10,102,000	0	10,102,000	16,023,000	وزارة الشباب
28,325,000	25,360,000	0	25,360,000	2,965,000	وزارة النقل
13,628,000	11,230,000	0	11,230,000	2,398,000	هيئة تنظيم النقل البري
11,118,000	3,460,000	0	3,460,000	7,658,000	هيئة تنظيم الطيران المدني
1,589,000	160,000	0	160,000	1,429,000	الهيئة البحرية الاردنية
36,511,000	30,420,000	1,500,000	28,920,000	6,091,000	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
8,448,000	2,550,000	0	2,550,000	5,898,000	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
18,699,000	12,000,000	0	12,000,000	6,699,000	المركز الوطني للأمن السبيرياني
82,372,000	3,308,000	0	3,308,000	79,064,000	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
2,662,000	25,000	0	25,000	2,637,000	دائرة الافتاء العام
1,256,000	100,000	0	100,000	1,156,000	هيئة الاعلام
4,881,000	200,000	0	200,000	4,681,000	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
632,000	97,000	0	97,000	535,000	المجلس الاقتصادي والإجتماعي
1,284,000	100,000	0	100,000	1,184,000	معهد الإدارة العامة
3,507,000	470,000	0	470,000	3,037,000	هيئة الأوراق المالية
10,652,982,000	1,546,392,000	44,210,000	1,502,182,000	9,106,590,000	المجموع



## تقديرات النفقات الضريبية (الضرائب غير المباشرة والمباشرة) للسنوات 2019 – 2020

مليون دينار

2020		2019		البيان
% GDP	القيمة	% GDP	القيمة	
7.25	2248	7.96	2515	الضرائب غير المباشرة
3.42	1060.7	3.5	1104.6	الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات المحلية
1.4	433.8	0.98	310.1	خاضع بنسبة 0
0.27	82.9	0.35	110	خاضع بنسبة 4
0.01	3	0.02	5.1	خاضع بنسبة 7
0.77	238.2	1.18	372.7	خاضع بنسبة 10
0.98	302.9	0.97	306.7	معفى من الضريبة
1.6	495.62	1.46	461.85	الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات المستوردة
1.04	321.85	0.91	287.58	مجموع الخاضع للنسب المخفضة
0.89	276.63	0.75	238.04	المعفاء والخاضع بنسبة 0
0	0.69	0	0	خاضع بنسبة 1
0.01	3.1	0	0	خاضع بنسبة 2
0.08	23.97	0.09	27.1	خاضع بنسبة 4
0.03	7.9	0.01	4.57	خاضع بنسبة 5
0	0.08	0	0.19	خاضع بنسبة 7
0.03	9.48	0.06	17.68	خاضع بنسبة 10
0.6	173.8	0.6	174.3	المعاملات التفصيلية/الاتفاقيات الخاصة
0.25	78.9	0.22	70.32	مؤجلة دفع الضريبة
0.07	22.62	0.07	20.62	المناطق التنموية
0.23	72.25	0.26	83.34	أخرى
0.51	159.09	0.63	200.29	الضريبة الخاصة على المبيعات
0.31	94.69	0.4	125.79	السلع والخدمات المستوردة
0.21	64.4	0.24	74.5	السلع والخدمات المحلية
1.72	532.62	2.37	748.28	الرسوم الجمركية
1.6	495.46	1.98	625.06	مجموع الخاضع للنسب المخفضة
1.14	353.15	1.23	390.14	النسب المخفضة ( متضمنة اتفاقيات تجارة )
0.08	25.65	0.08	25.98	المناطق التنموية
0.03	9.84	0.03	9.55	إعفاء المؤسسات العامة
0.01	1.77	0	1.46	شركات صناعة الأدوية
0.02	7.13	0.03	9.94	الطاقة المتجددة

## تقديرات النفقات الضريبية (الضرائب غير المباشرة والمباشرة) للسنوات 2019 – 2020

مليون دينار

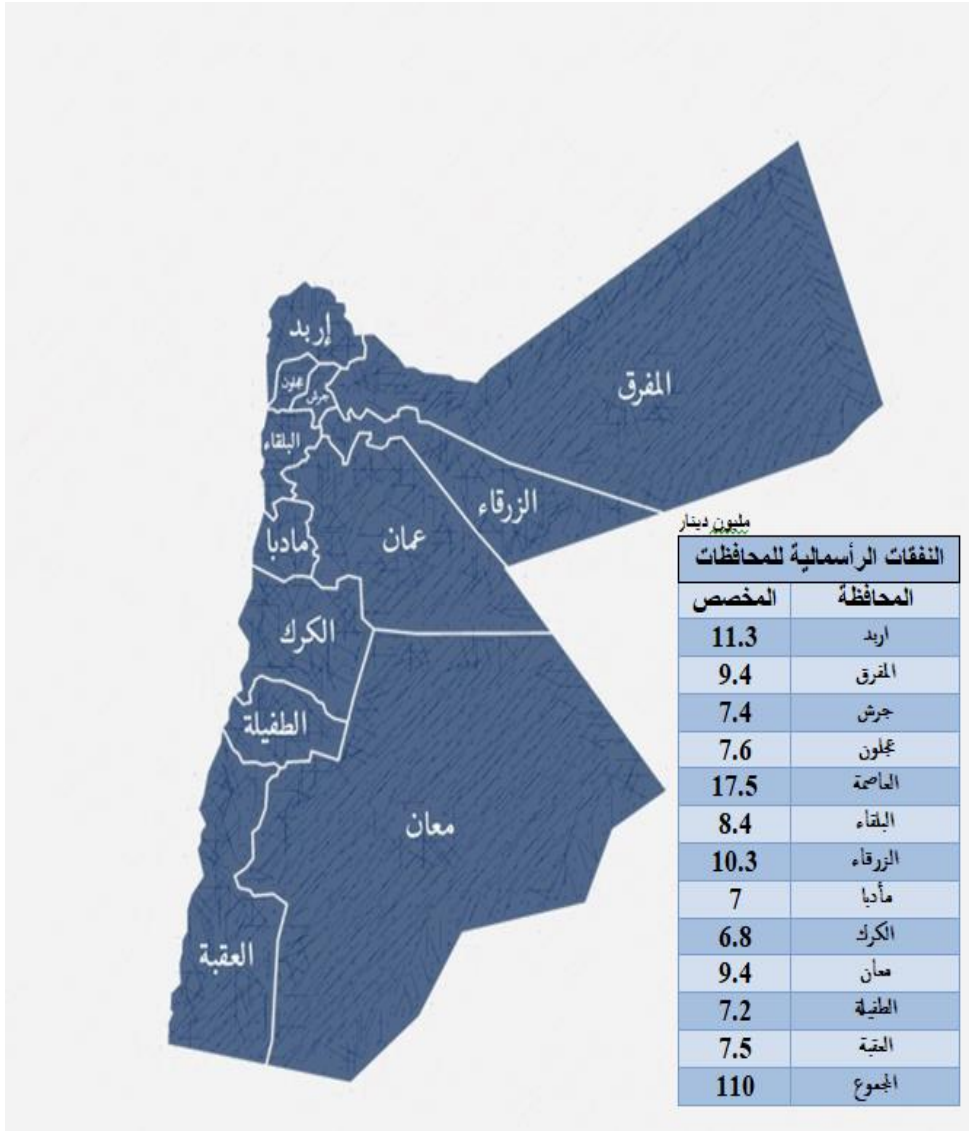
2020		2019		البيان
% GDP	القيمة	% GDP	القيمة	
0.32	97.92	0.59	187.99	أخرى
0.12	37.16	0.39	123.22	المعاملات التفضيلية / الاتفاقيات الخاصة
0.08	26.24	0.26	82.5	الاتفاقيات مع شركات الامتياز
0.01	3.51	0.1	32.22	تحت قانون تشجيع الاستثمار (القطاع الصناعي)
0.02	7.14	0.02	6.25	تحت قانون الاستثمار (القطاعات الأخرى)
0	0.13	0	1.16	معفاء تحت قانون المناطق التنموية (الفنادق)
0	0.14	0	1.09	قانون الاستثمار (المستشفيات)
1.8	545.1	2	617.9	الضرائب المباشرة
1.1	342.8	1.3	423.6	ضريبة الدخل على الأفراد
0.2	75.9	0.3	89.8	ضريبة الدخل على الفرد والعائلة : أفراد
0.06	17.96	0.08	26.7	فرد مع دخل أقل من حد الإعفاء الشخصي
0.19	57.9	0.2	63.1	فرد مع دخل أكثر من حد الإعفاء الشخصي
0.03	8.5	0.04	12.4	أفراد
0.16	49.4	0.16	50.7	موظفين
0.9	267	1.1	333.8	ضريبة الدخل على الأفراد والعائلة : عائلة
0.36	111.05	0.51	159.8	عائلة مع دخل أقل من حد الإعفاء العائلي
0.5	155.9	0.55	174	عائلة مع دخل أكثر من حد الإعفاء العائلي
0.13	40.4	0.16	52	أفراد
0.37	115.5	0.39	122	موظفين
0.38	119.2	0.39	122	ضريبة الدخل على الشركات
0.26	80.7	0.25	77.6	القطاع الزراعي
0.05	14.8	0.05	17	القطاع الصناعي
0.04	12.8	0.04	13.3	المناطق التنموية
0.04	11.3	0.04	11.4	الأنشطة التحويلية
0.01	1.5	0.01	1.9	باقي الأنشطة الاقتصادية
0	0	0	0.7	أقليم البتراء
0.04	10.9	0.04	13.4	إعفاء تشجيع الاستثمار / نظام تخفيض ضريبة الدخل في المناطق الأقل نموا / نظام حوافز ضريبة الدخل للقطاع الصناعي رقم 18 لسنة 2020
0.27	83.1	0.23	72.3	الضريبة على الملكية
9	2793.1	9.92	3132.9	مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة
	31025		31597	النتاج المحلي الإجمالي

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام  
الوظيفية للسنوات 2024-2020

(بالدينار)

تأشير ي	تأشير ي	مقدر	اعادة تقدير	مقدر	فعلي	القسم الوظيفي
2024	2023	2022	2021	2021	2020	
2,120,913,000	2,120,410,000	2,104,130,000	2,063,288,400	2,084,144,000	1,742,850,016	الخدمات العمومية العامة
1,384,264,000	1,367,997,000	1,351,847,000	1,257,945,000	1,257,945,000	1,184,806,000	الدفاع
1,623,264,000	1,600,758,000	1,570,133,000	1,501,999,000	1,507,426,000	1,432,819,762	النظام العام وشؤون السلامة العامة
716,904,000	722,186,000	719,898,000	576,709,000	715,400,000	445,312,100	الشؤون الاقتصادية
23,658,000	22,609,000	21,477,000	17,842,000	22,162,000	18,319,450	حماية البيئة
239,885,000	235,022,000	230,464,000	188,635,000	201,165,000	160,846,191	الاسكان ومرافق المجتمع
1,180,609,000	1,161,907,000	1,132,899,000	956,451,000	974,875,000	1,007,059,515	الصحة
216,195,000	215,283,000	213,104,000	186,444,600	194,000,000	183,889,606	الشؤون الدينية والثقافية
1,320,174,000	1,299,938,000	1,282,434,000	1,183,963,000	1,212,955,000	1,140,909,567	التعليم
2,129,850,000	2,088,439,000	2,026,596,000	1,936,430,000	1,938,028,000	1,894,513,874	الحماية الاجتماعية
10,955,716,000	10,834,549,000	10,652,982,000	9,869,707,000	10,108,100,000	9,211,326,081	المجموع

## النفقات الرأسمالية للمحافظات/اللامركزية لعام 2022



## لماذا تقترض الحكومة؟

تلجأ الحكومة للاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية الاحتياجات التمويلية بما فيها التمويل اللازم لسد عجز الموازنة ولتمكين الحكومة من تنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية لها أثر إيجابي على حياة المواطنين وتلبي حاجات المجتمع. وقد تم تقدير عجز الموازنة بعد المنح لعام 2022 بواقع 1741 مليون دينار أو ما نسبته 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغ إجمالي الدين العام بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي حتى نهاية تشرين الثاني من عام 2021 نحو 28.3 مليار دينار أو ما نسبته 88.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

**ويبين الجدول التالي تطور إجمالي الدين العام بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي خلال الفترة (2019-2021):**

(مليون دينار)

2021 (تشرين الثاني)	2020	2019	البيان
28,347.5	26,499.3	23,958.5	إجمالي الدين العام بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي
%88.5	%85.4	%75.8	% من الناتج المحلي الإجمالي
13,807.1	12,784.1	11,988.1	إجمالي الدين الداخلي بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي
%43.1	%41.2	%37.9	% من الناتج المحلي الإجمالي
14,540.4	13,715.2	11,970.4	الرصيد القائم للدين الخارجي بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي
%45.4	%44.2	%37.9	% من الناتج المحلي الإجمالي

## تعزيز حقوق الانسان في المملكة

في ظل استمرار أثر تداعيات جائحة كورونا على المملكة، فقد حرصت دائرة الموازنة العامة عند إعداد قانون الموازنة العامة لعام 2022 على زيادة مخصصات برامج الصحة والحماية الاجتماعية والشؤون الاقتصادية سعياً لإيجاد بيئة اجتماعية واقتصادية وصحية آمنة للمواطنين، وبناءً على ذلك فقد تم زيادة مخصصات كل من وظيفة "الصحة" و"الشؤون الاقتصادية" و"الحماية الاجتماعية" بنحو 176.4، و143.2، و90.2 مليون دينار على الترتيب.

وإيماناً من الحكومة في الحفاظ على حق التعليم للمواطنين فقد تم زيادة مخصصات وظيفة "التعليم" بنحو 98.4 مليون دينار، كما حرصت الحكومة على تضمين قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2022 المخصصات المالية اللازمة لتمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة والمرأة والطفل في المجتمع، إضافة إلى تمكين الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في تحقيق أهدافها من خلال تقديم خدمات أفضل للمواطنين وبما يساهم وبشكل رئيسي بتعزيز حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويهدف اضعاء المزيد من الشفافية على عملية اعداد الموازنة العامة للدولة، فقد تم نشر مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2022 على الموقع الإلكتروني للدائرة ليتسنى للجميع الاطلاع وابداء الملاحظات حولهما، وبهدف تعزيز أطر التواصل بين الدائرة من جهة والمواطن الاردني من جهة اخرى واطلاعه على اكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات الواردة في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية، فقد تم إعداد هذا الدليل ونشره على موقع الدائرة الإلكتروني لتعزيز حق المواطن في المعرفة و تعزيز الفهم الشامل لكافة أبعاد الموازنة العامة للدولة، وبصورة مبسطة.

## الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

وأما فيما يتعلق بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل، واستمراراً للأنشطة والإجراءات التي قامت بها دائرة الموازنة العامة خلال السنوات الماضية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتعميق تطبيق نهج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل، فقد عملت الدائرة على تعزيز عملية ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في الموازنة وذلك بالتعاون مع شركائها في هذا المجال مثل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال إقامة عدة أنشطة للمساهمة في بناء القدرات وتعزيز المعرفة حول الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ومن أبرز هذه الأنشطة عقد عدة دورات تدريبية لموظفي الدائرة المعنيين لتدريب المدربين (TOT) متخصصة بالنوع الاجتماعي لاعتمادهم كمدرّبين في مجال الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي. بالإضافة الى ذلك فقد تم اشراك موظفي الدائرة المعنيين بحضور دورة تدريبية في مجال "إحصاءات النوع الاجتماعي" ودورة تدريبية متخصصة بعنوان "النوع الاجتماعي والاقتصاد". كما تم تشكيل لجنة من دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية/ مديريةية GFMS واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لدراسة إمكانية إضافة تصنيف جندي للتصنيفات الموجودة حالياً في الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات.

بالإضافة الى ذلك فقد تم تضمين بلاغ رقم (16) لسنة 2021 لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2022، الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/ أنثى) والطفل عند تحديد مؤشرات الأداء المرتبطة بخططها الاستراتيجية وعكس هذه المؤشرات (الحساسية للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وبما يضمن قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإدماج مفهوم النوع الاجتماعي ضمن موازنتهم.

## المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2024-2020

(بالدينار)

2024	2023	2022	2021	2020	الفصل
14,225,000	14,217,000	14,209,000	14,114,000	14,119,000	الدبوان الملكي الهاشمي
11,462,000	11,386,000	11,303,000	10,526,000	9,021,000	مجلس الأمة
15,042,000	14,901,000	14,593,000	14,079,000	12,629,000	رئاسة الوزراء
500,000	496,000	489,000	444,000	427,000	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي
490,000	489,000	489,000	454,000	440,000	رئاسة الوزراء/وكالة الاتباء الأردنية
2,292,000	2,269,000	2,323,000	2,328,000	1,754,000	ديوان المحاسبة
1,663,000	1,687,000	1,677,000	1,454,000	1,541,000	ديوان الخدمة المدنية
1,266,000	1,263,000	1,240,000	1,213,000	1,084,000	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
661,800	657,300	652,500	574,200	492,676	المركز الجغرافي الملكي الأردني
6,081,950	6,098,700	5,748,510	4,778,350	4,724,962	وزارة الداخلية
5,910,240	6,333,390	6,001,800	5,287,800	4,803,568	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات
31,892,000	32,270,000	31,663,000	26,509,000	26,200,000	وزارة العدل
10,405,000	10,236,000	10,117,000	9,301,000	8,684,300	المجلس القضائي
11,043,000	10,880,000	10,722,000	9,484,000	8,537,000	دائرة قاضي القضاة
12,713,000	12,573,000	12,469,000	11,638,000	11,426,000	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
3,806,000	3,799,000	4,212,000	2,982,000	2,607,000	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية
1,641,799,000	1,623,292,000	1,592,554,000	1,538,426,000	1,475,898,000	وزارة المالية
741,000	757,000	1,048,000	597,000	527,000	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة
9,242,250	9,049,770	8,857,350	7,770,630	8,780,729	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية
5,978,000	5,924,000	5,874,000	5,588,000	5,254,000	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة
44,414,000	43,462,000	41,941,000	29,965,120	24,396,660	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
1,157,000	1,147,000	1,139,000	1,156,000	1,126,000	وزارة المالية / دائرة المشتريات الحكومية
5,605,000	5,517,100	5,249,200	4,499,300	4,658,382	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
847,000	849,000	857,000	750,000	695,000	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات
0	0	0	2,151,000	1,760,000	هيئة الاستثمار
2,374,300	2,224,500	2,223,100	1,904,100	1,796,396	مؤسسة المواصفات والمقاييس



## المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2024-2020

(بالدينار)

2024	2023	2022	2021	2020	الفصل
622,051	652,949	644,197	545,232	505,419	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
2,250,000	2,233,000	2,720,000	0	0	وزارة الاستثمار / هيئة الاستثمار
2,162,000	2,124,000	2,074,000	1,907,000	1,225,000	وزارة التخطيط والتعاون الدولي / المجلس القومي للتخطيط
4,081,000	4,053,000	4,037,000	3,609,000	3,270,000	وزارة التخطيط والتعاون الدولي / دائرة الإحصاءات العامة
40,817,000	39,687,000	39,530,000	12,604,250	14,377,000	وزارة السياحة والآثار
7,776,000	7,425,000	6,689,000	4,621,000	3,813,000	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة
484,000	480,000	475,000	415,000	372,000	متحف الأردن
54,048,000	54,114,000	53,309,000	52,408,000	42,312,000	وزارة الإدارة المحلية
13,460,000	12,931,000	11,360,000	7,960,000	12,511,620	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
2,458,000	2,489,000	1,643,000	1,314,000	1,438,900	هيئة الطاقة الذرية الأردنية
1,060,000	1,207,000	1,174,000	930,700	926,917	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن
52,257,000	51,621,000	48,557,000	52,797,000	57,295,874	وزارة الأشغال العامة والإسكان
991,000	980,000	969,000	830,000	720,689	وزارة الأشغال العامة والإسكان / دائرة العطاءات الحكومية
9,078,000	8,939,000	8,823,000	8,454,000	8,034,000	وزارة الزراعة
567,000	561,000	609,000	534,000	481,000	المؤسسة التعاونية الأردنية
1,188,000	1,170,000	1,153,000	901,000	826,000	وزارة المياه والري
1,644,686	1,617,891	1,586,790	1,552,376	1,497,475	وزارة المياه والري / سلطة وادي الأردن
928,000	916,000	904,000	800,000	590,000	وزارة البيئة
670,395,000	658,065,000	648,838,000	600,932,000	564,386,000	وزارة التربية والتعليم
294,000	290,000	285,000	232,000	228,000	مجمع اللغة العربية الأردني
34,405,000	34,388,000	34,372,000	34,128,000	38,638,000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
485,000	482,000	479,000	412,000	423,000	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها
349,228,000	344,181,000	334,488,000	304,999,000	306,475,304	وزارة الصحة
164,500	163,000	160,500	142,000	120,903	المجلس الصحي العالي
727,000	723,000	718,000	662,000	583,000	المجلس الطبي الأردني
6,072,000	6,021,000	5,898,000	5,040,000	4,557,575	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
19,093,000	18,496,000	17,904,000	15,623,000	12,790,000	مستشفى الأمير حمزة
15,320,410	15,152,750	14,896,460	13,938,360	13,578,459	وزارة التنمية الاجتماعية
110,118,000	110,011,000	106,104,770	79,555,000	47,843,000	صندوق المعونة الوطنية
571,000	565,000	532,000	529,000	413,000	المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
2,953,000	2,957,000	2,998,000	2,994,000	5,151,000	وزارة العمل
3,215,000	3,193,000	3,006,000	2,724,000	2,020,000	مؤسسة التدريب المهني

## المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2024-2020

(بالدينار)

2024	2023	2022	2021	2020	الفصل
2,786,000	2,613,000	954,000	2,826,000	3,494,000	هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية
3,766,400	3,628,000	4,395,200	3,353,300	2,707,600	وزارة الثقافة
719,000	715,000	1,124,000	720,000	517,200	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية
8,896,000	9,346,000	8,789,000	7,400,000	7,338,543	وزارة الشباب
20,041,000	17,166,000	17,189,000	13,071,000	10,879,000	وزارة النقل
0	0	0	0	257,000	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية
9,200,000	9,000,000	7,900,000	5,275,000	7,176,000	هيئة تنظيم النقل البري
2,217,000	2,188,000	2,158,000	1,977,000	1,888,000	هيئة تنظيم الطيران المدني
274,000	271,000	267,000	261,000	247,000	الهيئة البحرية الاردنية
8,302,000	12,345,000	13,318,000	10,991,000	10,509,000	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
1,776,000	1,766,000	1,765,000	1,625,000	1,417,472	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
3,195,000	3,130,000	3,073,000	0	0	المركز الوطني للأمن السيبراني
37,942,000	37,395,590	36,932,180	34,513,960	35,333,189	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
1,290,000	1,272,000	1,251,000	1,086,000	1,028,346	دائرة الإفتاء العام
455,000	450,000	446,000	416,000	380,000	هيئة الإعلام
1,852,000	1,847,000	1,774,000	2,032,000	1,448,000	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
248,000	246,000	243,000	212,000	193,000	المجلس الاقتصادي والإجتماعي
560,000	565,000	571,000	409,000	340,000	معهد الإدارة العامة
1,206,034	1,196,184	1,206,428	1,122,058	1,082,184	هيئة الأوراق المالية
3,355,248,621	3,314,806,124	3,247,943,985	3,009,356,736	2,867,022,342	المجموع

ويبين الجدول التالي مخصصات تعويضات العاملين (إناث) موزعة حسب الفصول  
للسنوات 2024-2020.

مخصصات تعويضات العاملين (اناث) موزعة حسب الفصول للسنوات  
2024-2020

(بالدينار)

2024	2023	2022	2021	2020	الفصل
348,750	343,514	338,486	287,797	292,137	الديوان الملكي الهاشمي
1,801,491	1,783,954	1,766,584	1,697,095	1,596,066	مجلس الأمة
937,765	926,970	916,414	847,544	828,217	رئاسة الوزراء
412,416	407,117	401,818	381,562	357,927	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي
376,401	371,072	365,892	353,105	384,227	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية
2,184,361	2,162,132	2,140,194	1,985,958	1,701,398	ديوان المحاسبة
1,461,951	1,445,488	1,429,390	1,235,179	1,118,366	ديوان الخدمة المدنية
508,289	502,423	496,901	463,085	421,051	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
526,644	520,580	514,213	460,411	421,982	المركز الجغرافي الملكي الأردني
3,700,925	3,652,903	3,605,619	3,407,213	3,249,359	وزارة الداخلية
3,751,666	3,707,560	3,663,838	3,484,023	3,061,333	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والحوالات
19,342,649	19,128,023	18,916,513	17,809,334	15,412,510	وزارة العدل
8,182,548	8,061,564	7,942,643	6,388,364	6,338,447	المجلس القضائي
9,788,036	9,645,491	9,505,236	8,988,081	8,891,065	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
442,703	437,027	431,351	383,745	348,141	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية
5,805,841	5,765,578	5,060,146	4,540,962	2,573,390	وزارة المالية
519,762	515,476	511,429	446,809	311,029	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة
1,429,048	1,407,909	1,387,126	1,277,935	1,294,378	وزارة المالية/ الجمارك الأردنية
4,986,740	4,940,023	4,894,182	5,027,811	4,823,446	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة
8,793,693	8,732,652	8,672,856	6,285,263	6,209,748	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
695,041	688,224	681,406	615,024	652,377	وزارة المالية / دائرة المشتريات الحكومية
2,508,469	2,471,918	2,435,697	2,108,261	2,128,427	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
525,701	518,341	510,981	451,160	433,595	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات
0	0	0	904,113	948,721	هيئة الاستثمار
1,642,929	1,622,429	1,602,461	1,399,582	1,340,047	مؤسسة المواصفات والمقاييس
473,200	466,800	460,400	406,286	476,490	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
1,020,486	1,008,086	959,157	0	0	وزارة الاستثمار / هيئة الاستثمار
1,159,592	1,149,223	1,139,286	1,007,807	525,483	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط
2,968,039	2,932,716	2,897,865	2,861,453	2,267,312	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الإحصاءات العامة
880,287	869,322	858,661	795,755	739,313	وزارة السياحة والآثار

مخصصات تعويضات العاملين (اناث) موزعة حسب الفصول للسنوات  
2024-2020

(بالدينار)

2024	2023	2022	2021	2020	الفصل
774,383	763,276	752,168	743,583	712,658	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة
142,959	140,816	138,673	115,200	103,377	متحف الأردن
2,348,658	2,320,774	2,293,248	2,160,511	2,009,894	وزارة الادارة المحلية
1,194,289	1,181,157	1,168,268	1,076,700	782,168	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
1,020,871	1,008,000	995,129	870,723	871,389	هيئة الطاقة الذرية الاردنية
744,582	735,271	725,959	705,597	655,113	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن
8,156,595	8,056,310	7,952,142	7,797,805	7,346,616	وزارة الأشغال العامة والإسكان
783,197	773,607	764,016	636,190	519,027	وزارة الأشغال العامة والإسكان / دائرة العطاءات الحكومية
12,080,548	11,925,764	11,768,215	11,231,224	9,863,841	وزارة الزراعة
548,409	541,298	534,471	498,162	459,451	المؤسسة التعاونية الاردنية
508,348	501,884	495,421	413,725	366,633	وزارة المياه والري
1,007,908	994,514	981,209	899,436	1,065,772	وزارة المياه والري /إسطة وادي الأردن
744,895	734,553	724,456	652,000	527,261	وزارة البيئة
586,549,486	578,021,125	569,618,631	542,056,124	508,735,176	وزارة التربية والتعليم
166,921	164,476	162,032	140,067	154,757	مجمع اللغة العربية الأردني
1,446,429	1,427,700	1,408,101	1,227,737	1,223,414	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
351,400	347,200	343,350	279,812	285,511	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها
186,168,272	183,709,464	181,286,913	156,898,078	151,773,728	وزارة الصحة
144,000	142,500	140,500	124,000	104,440	المجلس الصحي العالي
189,134	187,164	184,866	174,423	157,955	المجلس الطبي الأردني
4,434,100	4,388,373	4,343,118	3,920,375	3,636,870	المؤسسة العامة للغذاء والدواء
4,523,405	4,479,097	4,435,603	4,073,384	4,428,568	مستشفى الأمير حمزة
12,042,407	11,881,076	11,722,646	11,190,455	10,526,696	وزارة التنمية الاجتماعية
1,381,369	1,362,620	1,343,364	1,369,329	1,378,592	صندوق المعونة الوطنية
447,664	441,784	441,392	411,443	351,095	المجلس الاعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
2,086,918	2,059,005	2,115,865	1,913,759	1,592,950	وزارة العمل
2,944,573	2,907,657	2,873,727	2,631,214	2,365,991	مؤسسة التدريب المهني
330,419	327,070	323,349	246,721	144,634	هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية
1,127,123	1,111,474	1,098,060	976,219	770,893	وزارة الثقافة
444,340	437,547	431,887	363,963	341,071	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية
4,067,418	4,009,184	3,951,639	4,078,499	3,918,256	وزارة الشباب
699,702	690,711	682,249	615,674	457,396	وزارة النقل
0	0	0	0	177,058	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية

مخصصات تعويضات العاملين (إناث) موزعة حسب الفصول للسنوات  
2024-2020

(بالدينار)

2024	2023	2022	2021	2020	الفصل
537,438	530,427	523,685	481,141	456,758	هيئة تنظيم النقل البري
1,885,190	1,858,781	1,832,090	1,677,106	1,689,332	هيئة تنظيم الطيران المدني
234,637	231,462	228,099	212,886	214,586	الهيئة البحرية الاردنية
1,862,075	1,837,520	1,813,338	1,508,860	1,578,185	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
1,417,684	1,400,737	1,383,789	1,302,737	1,244,957	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
786,763	778,347	754,902	0	0	المركز الوطني للأمن السيبراني
5,611,653	5,531,163	5,451,852	5,074,702	5,312,905	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
374,519	370,135	365,385	339,226	302,681	هيئة الإعلام
1,359,603	1,343,206	1,289,331	1,159,372	1,088,709	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
148,515	146,545	144,576	112,875	117,780	المجلس الإقتصادي والإجتماعي
359,616	355,535	351,000	286,699	264,232	معهد الإدارة العامة
1,008,851	996,914	984,977	906,703	902,153	هيئة الأوراق المالية
942,362,689	929,337,738	915,830,436	849,855,156	800,126,511	المجموع

وفيما يتعلق بالموازنة الصديقة للطفل، (اي التي تبرز احتياجات الطفل وتعمل على رصد المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات)، فيبين الجدول التالي المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2024-2020.

المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات  
2024-2020

(بالدينار)

2024	2023	2022	2021	2020	الفصل
15,000	15,000	15,000	15,000	7,500	وزارة العدل
1,210,000	1,210,000	1,210,000	928,000	1,016,000	دائرة قاضي القضاة
70,550,000	69,550,000	66,550,000	65,525,000	63,457,498	وزارة المالية
525,000	468,000	420,000	374,000	319,000	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط
15,812,000	14,947,000	13,873,000	15,065,000	16,370,147	وزارة الأشغال العامة والإسكان
1,169,356,000	1,146,919,000	1,131,041,000	1,039,334,000	985,680,042	وزارة التربية والتعليم
235,056,000	231,660,000	225,136,000	205,286,000	206,342,032	وزارة الصحة
6,633,610	6,622,610	6,599,110	5,476,080	5,244,180	وزارة التنمية الاجتماعية
87,000,000	87,000,000	87,000,000	63,000,000	59,000,000	صندوق المعونة الوطنية
13,968,000	14,662,000	13,799,000	11,634,000	11,469,094	وزارة الشباب
6,677,000	6,583,000	6,510,000	6,080,000	6,914,552	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
1,606,802,610	1,579,636,610	1,552,153,110	1,412,717,080	1,355,820,045	المجموع

## دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة

المواطن هو هدف وغاية الموازنة العامة للدولة، فلأجله تبنى المستشفيات وتشق الطرق ويتم انشاء المدارس، وحتى تتمكن الدولة من الاستمرار في خدمة المواطن، فينبغي على كل مواطن ان يحافظ على الممتلكات العامة وان يحمي مكتسبات الوطن وانجازاته، وهذا يعتبر من حقوق الوطن على ابنائه الذين شاركوا في صناعة حاضره واستشراف مستقبله، وساهموا بأموالهم وبذلوا جهدهم لبناء مقوماته وتشبيد مقدراته ليتمتعوا بها وينتفعوا منها هم والأجيال القادمة، وأي ضرر قد يحدث للممتلكات والمرافق العامة، سيؤثر سلباً على المنفعة التي تعود على المواطنين خاصة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة والضغوط الكبيرة على البنية التحتية لبلدنا.

لذلك، على المواطن ان يبادر بكل ما من شأنه الحفاظ على مكتسبات الوطن التنموية من خلال ابلاغ المؤسسات المختصة في حال لاحظ وجود اخفاق او قصور في تنفيذ المشاريع لتتمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة والتدابير العاجلة لمعالجة هذا الأخطاء ومتابعتها والتحقق من ان هذه الاجراءات قد تم تنفيذها بفعالية، وبذلك يتمكن المواطنون من الانتفاع بالخدمات التي تقدمها الحكومة في شتى المجالات.

ان دليل المواطن للموازنة العامة يهدف الى توعية المواطن الاردني واطلاعه على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة السنوية ليتمكن من التعرف على مصادر الإيرادات وأوجه الانفاق العام وكل ما يرتبط بذلك من تحديد السياسات والاولويات الوطنية. ومما لا شك فيه أن النتائج الايجابية التي ستمخض عن ذلك من تعزيز الشفافية وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، ستساهم في دفع المواطن الى القيام بدوره في المحافظة على مقدرات الوطن.

## قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2022 حسب التوزيع القطاعي

(بالآلاف دينار)

مقدر	اسم المشروع	القطاع
<b>2022</b>		
		الصحة
8000	تحديث وتطوير الابنية	
5000	مركز معالجة الاورام بالاشعة	
11030	إنشاء وتجهيز مستشفى معان العسكري / جامعة الحسين بن طلال	
13000	تحديث الآليات والمعدات واللوازم	
2000	انشاء وتجهيز مستشفى الأمير هاشم بن الحسين / الزرقاء	
2000	انشاء وتجهيز مبنى الاختصاص والطب النووي ووحدة غسيل الكلى	
110000	النققات الصحية لجائحة كورونا	
1750	تحديث الاجهزة والاثاث غير الطبي في الوزارة	
2125	انشاء المراكز الصحية في محافظة العاصمة	
3000	توسعة مستشفى الايمان / عجلون	
3381	صيانة وتحديث المستشفيات	
3750	انشاء مستشفى السلط الجراحي / العام	
7644	انشاء مستشفى الطفيلة	
3100	انشاء وتجهيز مستشفى الاميرة بسمة	
12000	حوسبة القطاع الصحي / حكيم	
1050	مختبرات الغذاء	
2500	مشروع ادامة وتشغيل الخدمات الصحية	
		التعليم
4000	الشركة الوطنية للتدريب والتأهيل	
4100	جامعة الحسين بن عبد الله الثاني التقنية / مؤسسة ولي العهد	



## قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2022 حسب التوزيع القطاعي

(بالآلاف دينار)

مقدر	اسم المشروع	القطاع
2022		
2000	المركز الوطني لتطوير المناهج	
2000	تدريب وتطوير المعلمين	
2300	اضافات غرف صفية لرياض الاطفال	
5795	مشروع ادارة برنامج التعليم الاساسي	
3550	انشاءات واطافات غرف صفية للتعليم الاساسي	
1254	تأثيث وتجهيز الأبنية المدرسية	
2205	تطوير المديرية والمدرسة	
4000	انشاء ابنية مدرسية / بنك تنمية المدن والقرى	
7000	إنشاء مدارس للتعليم الاساسي/ مخرجات قمة مكة/ القرض الكويتي	
11000	طباعة الكتب المدرسية	
5000	إنشاء ابنية مدرسية للتعليم الاساسي/قرض الصندوق السعودي للتنمية	
1095	اضافات غرف صفية للتعليم الاساسي في محافظة المرقق	
2575	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة العاصمة	
1030	صيانة واصلاحات مدارس التعليم الاساسي في محافظة العاصمة	
1250	اضافات غرف صفية للتعليم الاساسي في محافظة الزرقاء	
1150	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة معان	
3010	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة العقبة	
4000	إنشاء مدارس للتعليم الثانوي/ مخرجات قمة مكة/ القرض الكويتي	
7000	البنية التحتية لشراء اجهزة التعليم عن بعد	
18500	المكرمة الملكية لأبناء المعلمين	
3000	إنشاء ابنية مدرسية للتعليم الثانوي/قرض الصندوق السعودي للتنمية	
1275	اضافات غرف صفية للتعليم الثانوي في محافظة العاصمة	

## قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2022 حسب التوزيع القطاعي

(بالآلاف دينار)

مقدر	اسم المشروع	القطاع
2022		
10000	دعم صندوق الطالب المحتاج	
1710	تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية	
5000	تطوير الجامعات الرسمية	
3000	اعادة هيكلة وتاهيل كلية عجلون التقنية في جامعة البلقاء التطبيقية/ قرص ايطالي	
1581	إنشاء وصيانة وتجهيز وتحديث المباني والمراكز التدريبية	
1820	مراكز التميز لتطوير المهارات في قطاعات مختلفة	
4500	دعم مشاريع التعليم والتدريب والتشغيل المهني والتقني	
<b>الطرق</b>		
15000	الاستثمارات	
3045	مشروع ادارة برنامج صيانة الطرق	
5950	مشروع ادارة برنامج إنشاء الطرق	
1500	السلامة المرورية على الطرق	
1100	انشاء طريق المفرق - الصفاوي	
1200	طريق كثربا - الاغوار	
3000	انارة الطرق الرئيسية والنافذة	
1800	طريق الشونة الجنوبية / تقاطع الكفرين / تقاطع الرامة	
6000	الطريق الصحراوي	
20250	انشاء وصيانة وتحسين الطرق الرئيسية والفرعية في المملكة/مخرجات قمة مكة - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	
3000	انشاء وصيانة الجسور في المملكة /مخرجات قمة مكة - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	
1500	عناصر السلامة على الطرق في المملكة /مخرجات قمة مكة - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	
2000	طريق السلط / تقاطع الصبيحي - العارضة	

## قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2022 حسب التوزيع القطاعي

(بالآلاف دينار)

مقدر	اسم المشروع	القطاع
<b>2022</b>		
1163	انشاء وتحسين الطرق الزراعية في محافظة اربد	
1570	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة العاصمة	
1385	انشاء وتحسين الطرق القروية والزراعية في محافظة الكرك	
1585	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة معان	
2245	انشاء وتحسين الطرق الزراعية في محافظة الطفيلة	
2005	مشروع ادامة وتطوير الخدمات الزراعية	
1500	الحصاد المائي	
1200	انشاء مشاريع زراعية استثمارية	
		المياه
1502	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة اربد	
1024	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة المفرق	
1125	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة جرش	
1325	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة العاصمة	
1368	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة الزرقاء	
1585	تأهيل وتوسعة شبكات الصرف الصحي في محافظة العاصمة	
1700	مشروع ادارة برنامج الاراضي والتنمية الريفية	
1100	تخفيض الفاقد من المياه وتعزيز أنظمة التحكم والمراقبة في غور الأردن / منحة أمريكية	
2000	انشاء خط ناقل لنقل مياه بحيرة طبريا الى قناة الملك عبدالله (خط دجانيا)	
2200	تشغيل و صيانة و ادامة قناة الملك عبدالله	
2000	سد وادي ابن حماد	
3500	مشاريع ري وادي عربية	

## قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2022 حسب التوزيع القطاعي

(بالآلاف دينار)

مقدر	اسم المشروع	القطاع
2022		
1500	حفر ابار انتاجية	
<b>الطاقة</b>		
1200	التقيب عن الثروات المعدنية	
5000	تنفيذ خط الغاز الطبيعي/معبر الشيخ حسين	
3000	مشاريع تركيب أنظمة الخلايا الشمسية المرتبطة وغير المرتبطة مع الشبكة/ فلس الريف	
5000	استبدال وحدات انارة الشوارع في كافة بلديات ومخيمات المملكة / فلس الريف	
2500	تطوير الانتاج في حقل حمزة النفطي	
<b>التنمية الاجتماعية</b>		
1418	رعاية وحماية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	
1059	رعاية وحماية حقوق الاسرة والطفولة وكبار السن	
1500	تعزيز حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	
<b>الاتصالات</b>		
1725	مشروع البطاقة الذكية	
1769	مشروع التحول إلى المعاملات الإلكترونية	
1800	مشروع نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية - GFMIS	
1100	حوسبة وزارة الصحة	
2300	استكمال تطوير الشبكة التعليمية الحكومية والمواقع الحكومية	
12000	ربط شبكة الألياف الضوئية	
1800	تطوير البنية التحتية الداعمة للحكومة الالكترونية	
2300	التحول الالكتروني في الوزارات والدوائر الحكومية	
1500	الشباب والتكنولوجيا والوظائف / البنك الدولي	
4000	رقمنة الخدمات ذات الأولوية القصوى	

## قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2022 حسب التوزيع القطاعي

(بالآلاف دينار)

مقدر	اسم المشروع	القطاع
<b>2022</b>		
1300	الشبكات الوطنية عريضة النطاق	
1710	تطوير عمليات المراقبة لمراكز العمليات السيبرانية	
1500	تأمين الشبكات الحكومية	
1800	ادارة المعلومات السيبرانية	
2000	عمل تقييم مخاطر وثغرات وتطبيق السياسات الوطنية للأمن السيبراني.	
		<b>النقل</b>
4500	إنشاء شبكة سكة حديدية وطنية والربط مع سكة حديد العقبة	
16900	حافلات التردد السريع BRT / الربط بين عمان والزرقاء سابقا	
1250	وحدة إدارة المشاريع PMU	
1100	اعادة تأهيل المدرج والممرات الجانبية والمرافق في مطار عمان المدني/ شركة المطارات الاردنية	
7500	دعم النقل العام والبنية التحتية للنقل	
1900	تطوير البنية التحتية للنقل العام	
1710	مشروع ادارة برنامج خدمات الملاحة الجوية	
1750	تحديث اجهزة الملاحة الجوية	
		<b>الأمن و الدفاع</b>
18000	الاكاديمية العسكرية	
30000	تحديث وتطوير الاليات	
38000	تحديث الأنظمة والمعدات والآليات	
25400	تحديث وتطوير الابنية	
9453	نظام الاتصال التشاركي ( TETRA-LTE )	
15795	ادارة برنامج الامن العام	
6200	معدات ولوازم الاسناد العملياتي	

## قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2022 حسب التوزيع القطاعي

(بالآلاف دينار)

مقدر	اسم المشروع	القطاع
<b>2022</b>		
6551	تطوير وتحديث أجهزة ولوازم الاسعاف والانتقاذ	
13500	تحديث اللوازم والمعدات	
6665	تطوير وتحديث الابنية	
1925	تطوير المراكز الحدودية	
2000	تحديث وتطوير مراكز الاصلاح والتأهيل	
1875	مؤشرات سيادة القانون / المنحة الاوروبية	
1925	البنية التحتية لكاميرات المراقبة / الجنوب	
1450	مشروع لوحات مصنع الأرقام	
		<b>السياحة</b>
1500	حدائق الملك عبد الله الثاني / القويسمة	
5250	مشروع ادارة برنامج تشجيع السياحة الوطنية	
1150	مشروع تحسين وتطويرالخدمات في المواقع السياحية	
71000	دعم مشاريع هيئة تنشيط السياحة	
1520	مشروع ادارة برنامج المحافظة على الإرث الحضاري والمواقع الأثرية	
2000	الاستملاكات	
1500	انشاء مركز الابحاث وحفظ المقتنيات الأثرية في موقع نويجيس طبربور	
1156	تدريس وتشغيل وتأهيل طلبة المناطق النائية في معهد فن الفسيفساء والترميم/محافظة مادبا	
1050	انشاء استراحة سياحية في وادي عربة	
		<b>الشؤون الثقافية والدينية والشبابية والإعلام</b>
6275	دعم مشاريع مؤسسة الاذاعة و التلفزيون	
2700	دعم مشاريع الهيئة الملكية الاردنية للأفلام	

## قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2022 حسب التوزيع القطاعي

(بالآلاف دينار)

مقدر	اسم المشروع	القطاع
<b>2022</b>		
13000	دعم مشاريع اللجنة الأولمبية الأردنية	
1500	دعم مشاريع الاتحاد الاردني لكرة القدم	
11000	محطة الاعلام العام المستقلة	
1150	مهرجانات و فعاليات ثقافية و أدبية	
2000	انشاء مركز معان الثقافي/ مطالبات	
<b>تحفيز الاستثمار</b>		
80000	نفقات المشاريع الممولة من المنح (الضرائب والرسوم)	
60000	مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص	
27000	تحفيز الاستثمار	
20000	البرنامج المالي للتحفيز الاقتصادي	
30000	برنامج دعم وتطوير الصناعة	
2350	النافذة الوطنية للجمارك	
1360	تطوير الصادرات الأردنية	
1390	المعارض وترويج الصادرات	
<b>الإدارة المالية والشؤون العامة</b>		
2500	مشروع ادارة برنامج إصدار الوثائق	
1600	مشروع ادارة برنامج الشؤون الخارجية	
6000	مشروع استملاكات	
10600	استكمال المبنى الجديد لوزارة المالية	
80000	دعم برنامج التشغيل الوطني	
4400	مشروع الخدمات المساندة والبنية التحتية	

## قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2022 حسب التوزيع القطاعي

(بالآلاف دينار)

مقدر	اسم المشروع	القطاع
2022		
18500	انشاء جمرک عمان / الماضونة	
1300	التفقيذ والاشراف على مركز جمرک عمان الجديد / الماضونة	
1550	نظام تتبع وإدارة شاحنات الترانزيت الالکتروني	
2500	الفوترة	
2000	النظام المالي للدائرة / المحاسبة الضريبية للربط مع الدوائر والمكلفين	
2650	تعزير القدرات المؤسسة	
		العدل والقضاء
2149	تحسين البنية التحتية للمحاكم وتحديثها وتطويرها	
2480	انشاء مبنى قصر عدل معان وتجهيزه	
2200	مبنى قصر عدل جرش	
2000	مبنى محكمة جنابات عمان	
2600	انشاء مبنى محكمة استئناف عمان وتجهيزه	
		التنمية المحلية
4000	صندوق تنمية المحافظات ( المبادرة الملكية السامية لتنمية المحافظات )	
6000	تمويل المبادرات التنموية	
6000	استراتيجية ادارة النفايات الصلبة / المحطات التحويلية	
150000	تنمية وتطوير البلديات	
		الإسکان
1250	تنفيذ الاعمال والانشاءات في مركز حدود جابر	
1850	مشروع ادارة برنامج الأبنية	



قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2022  
حسب التوزيع القطاعي

(بالآلف دينار)

مقدر	اسم المشروع	القطاع
2022		
4800	ادامة صيانة وتحديث المراكز الحدودية	
1800	انشاء مبنى مخابرات البلقاء	
1330	مبنى الهيئة الجديد	
أخرى		
3600	مشروع دعم المؤسسات والبرامج التنموية	

عزيزنا المواطن:

تم نشر هذا الدليل على موقع الدائرة الالكتروني [www.gbd.gov.jo](http://www.gbd.gov.jo)، وبامكانك زيارة الموقع للحصول على المزيد من البيانات والمعلومات المتعلقة بشؤون وأخبار الموازنة العامة.

وبامكانك أيضاً إرسال ملاحظاتك واستفساراتك واقتراحاتك لتطوير الدليل على العنوان التالي:

دائرة الموازنة العامة

الشميساني: شارع حسين الجسر - بناية 24

ص.ب 1860 عمان - الاردن

الرمز البريدي 11118

هاتف: 6 5666065 962

فرعي: 201

الفاكس: 6 5666063 962

أو على البريد الالكتروني

[gbd@gbd.gov.jo](mailto:gbd@gbd.gov.jo)

[Info@gbd.gov.jo](mailto:Info@gbd.gov.jo)

أو التفضل بزيارة صفحتنا على الفيس بوك:

<https://www.facebook.com/www.gbd.gov.jo>

